



۷۷۸۵

ارشد علی

۱۶۶
۲۰۷۲

نقش • سی

(شرح العمل الفاسي لابن زيد الفاسي) ، تأليف
المصطفى الفاسي ، محمد بن أبي القاسم ، من علماء
القرن الثامن عشر الهجري . كتبه سنة ١٢٩٥ هـ .

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٢٨٨ ١٢١٢ ٣
 العنواين: يشرح لعملها في ليلتي ربيعها في
 المؤلف: محمد بن أبي القاسم السبيلاني
 تاريخ النسخ: ١٢٤٥ هـ
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ١٧٥ ص ١٧٤
 ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم
وصل الله على محمد وآله وصحبه

مَسَائِدُ مِنَ الْحَبَشَةِ وَالْعَبْدَةِ وَمَا يُلْحَقُ بِهِمَا

وروى المصنف في إنباس في اللغة في عمل أهل فارس

و عنده كتب عيسى بن قيس

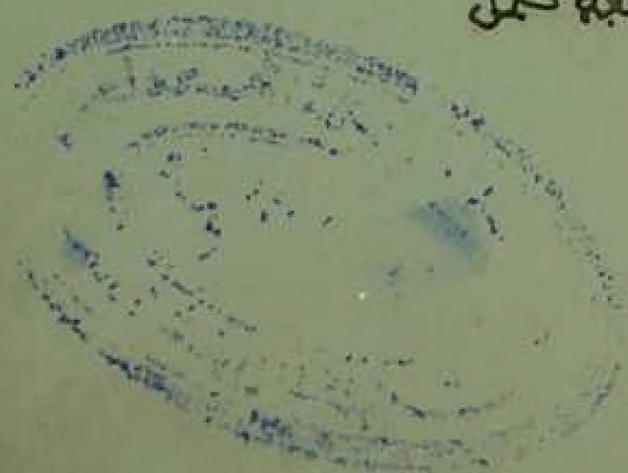
اعلم انه اختلف في اكله لغة الحبس كما هو في معنى وفاته في بينة على ان المقصود خلاف
 في انك الغاصي فعل يجعل بمقتضى اللغة او يمار الى المقصود المولود عليه بالثبوت من رغب
 ابو عبيد الله اعتبار اللغة في اكل الناس عن ترك وطعم في الموالع ومما اعطوا في رغب غير ان
 اعتبار المقصود في اللغة وبعدها التنازع في عمل فعل جاني على ما ذكره التنازع وهو كذا في
 فتوى القاسم رحمه الله فان اقطاب نقلا في البرزخ وحمى انه مانع **وسيل الغاص** عن
 حبس كذا وفيه في حقيقته انه لا يعطى الا كتاب بعو كتاب باء اختاج الطلاب التي اكثر
 وتكون الكتب في انواع فتنى بعمل يعلم كتناسل منها لا يماثل الا كتابا بعو كتاب **واجب**
 اذا كان الطلاب ما مونا واختاج التي اكثر في كتاب اخر لان غرض الحبس ان لا تصيب جاز ان كان
 الطلاب ما مونا في عزوان كذا في معرو بلان بعمله الا كتابا واهو ان كان في انواع
 العلوم فحقيقة الوفوع في ضياع اكثر في واهر **قلت** اية البرزخ في فقر بعض اكله في الحبس في
 كلامه في عمارة وبطلان انه لا يتعزى ما لم يله في قوله عليه الصلاة والسلام المملوك عن
 ترك وطعم وظاهر ما في السؤال انه لا يعزى في حبس الحبس لا لبطه ومنه ما في بد العزى في بعض
 الكتب المحسنة فيسلك عن ترك وطعم في الممارسة وحرر العادة في عز الوقت في وجعا بجملة
 الممارسة ورضاع وزجما بعلوا في انك في انفسهم وتغير مع ومعو الله اعلم ما الظاهر اليه عز الشيخ
 في اعانت في حبس الحبس لا لبطه في الغنى في **ح** وفله في العيار بعو في سبعة كرا في من الماهيات
 غير انه وحل ما زاده في كلام البرزخ في شاذي جواب القاسم بفاله بعو قوله في حقيقته الوفوع في ضياع
 اكثر في واهر متصل به مانع وظاهر كلامه في ان انه لا يتعزى ما مولى **لفوله** عليه السلام
 المملوك عن ترك وطعم في ما سبق ما ومع كلامه وفله في ان التزويل في تنمية الجواب وفله
 الغاص اية الله لغة العيار في ربه في منبه على عز المعنى منه ومما يوجب في ما في بد العمل في

3
فلان

(مختار)

جامعة الملك
قسم
مصادرة شئون المكتبات

وخرج في فصل الحبس على لفظه ما نقله في الجواب حيث قال **وسئل** بعض الفقهاء عن اوصية كسيرة
تجوز ان يتبع بقلتها ما لم يكن متبوعا فيها كسيرة وماتت الوصية وحكم القاض بافناء الوصية على
حسب ما لو فتنكم ان اوصيت الوصي له بعض ذلك انما يحصل من غلظتها ولا من كسيرة ما يليق به ويتبني
عليه القياس وكشف الخلل وكان معاذ بن رباح عن القاض في الوصية وموت عاقل الوصي له
بما متبوع في ذلك القضاة **واجابوا** بانهم يوجبون التجزئة ما يقع عليه منه واحتجوا بما ذكره القاضي
في مسألة المرونة في المالك التي اوصى بدينار لثلاثة اشخاص ليعطيهم في حج او فداء ما رأت
الجارية اخذها من يدها من ابعدها منعه في المرونة ولا تنفي الالة الوصية للخمسة في كتابه ولو
في ثلث اشخاص خيف عليها لاتباع عليها في ذلك حتى يوفي عليها لانه في ذلك او يعلم ان الاجرة
لوحقت للثلاث ارجح في ذلك ما نقله في جواب السؤال **قال** القاض ابن حجر في جوابه في ذلك
رايه وكان جوابا وانما يقع في التجزئة ما يقع منه من بعض الاول المذكور من بلغة وفي موضع اخر في
اجاب في الجواب ايضا جواب لبعضهم قال من دعوا انما هو جواب القاض ومسئلة الشيخ المذكور في
في ما نقله وفي المتن في ركن يتبع في مصالح المتبع على اوجه الامام والمرونة واحتج على ما ذهب اليه بقوله
في وقفا امام المتبع المعتبر له وقوله ما نقله في مسئلة المرونة واحتج على ما ذهب اليه بقوله
لعمري ينبغي عليه احتسب ما مات من المال لغيره باليراث بمصارفها بعد اذ اعفت من ثلثه احدى
بمسئلة المتبع في ذلك الاول في ما حبس على الامام والمرونة وفي المتن في الجواب بل لا يكون فيه افعاء ولا
مؤخر في **قوله** ومما ذكره القاضي في قوله الا باسما ايضا جواب لشيخه عن قوله العروس في نص
في على ان ما يلزم على القاضي ان لو كان المتبع عيلا وعرض عليه لرضيه واستحسنه في جزاءه
في الحبس في دفعه المتبوع وان لم تكن كلفا في باب الحبس ما يقع في التجزئة ما ذكره القاضي في
القضاء للبلغة واعتبار القصر **تفصيلها في الاول** لا يترك لغيره الحبس الا ان يكون طامعا
في معنى يكون في رتبة الحال ان المقصود خلافه اما ان يكون اللبنة نصا في المعنى بان يكون
في الالة عليه لا يمتثل في قطعها في الفوق عنكم ولا يتعزى اذا كان في ذلك على جزاء **قوله**
العبارة العامة الحبس كالباطنة المتعارفة في متابعته من لولا تعالها اعتبار نفوسها وكذا هو
في ما ايضا لا يملك على نص الحبس او يبيع ولا بالالف اي ما عسى ان يحصل من شرح منزل
يعلم ما عرفت ان يملك اخرا في كلام ابن ركن رحمه الله قال لا خلاف ان الالباطنة المتبع
الفاصل عبارة عما في البعض بل لا عبر الحبس عما في نفسه في ارضه بلغة في كماله نص في على
لا خلاف في او اخر احد منه وفناء عنكم ولم تقع لنا لالباطنة منه واذا عاين عما في نفسه بلغة في كماله



ابن يونس الصواب ان يفوق لكل واحد مني على حدة من قوة هاشية الشيخ طهني ان عبراني نقل
 عن شيخ بلدي مسئلة استحقاق الارض للمكثرات وفرضي منعا للمكثري ان قيمة البناء انما يصح على
 ان يطلع على وجه الكرا فان وجد من الصفا بانه اذا قيل بكم يبنى مثل بناء لا تملكه الغنية
 سواء قيل اني سنة او اني عتيق سنة وانما يصح ذلك على تناوب ابي حبيب الغالب معنى البناء
 فانما هو ملازم البناء في قيمة الارض تفوق برأيه تفوق ببناء البناء على ان يطلع اني مولا
 ببناء صوفية البناء ابي عبيدة قول الصفا الصواب والعرف في بناء المستقر وغيره فيمنته
 فانما على ما تقرر في تفسيره في العارية من والى في العارية من قيمة ما يبنى به **والحاصل** ان من يبنى
 ابي الفاضل وهو العرف في البناء ان قيمة البناء فانما قيمة ما يبنى به ولا في ذلك في العارية
 والاحتفاظ في مكثروا مكثروا معزوا لغايل ان يقول في تفسير قيمة البناء فانما يبنى به صفا
 على ربي الارض لانه في يكون الاستحقاق وخوة بغير ان تملكه البناء وتغير بصلار في الارض
 في ابي ابي بر مع البناء التملك ما يبنى به الجواز بصلار ارض فيمنته صولا في ان في من
 بركة او بصلار في ارض في من ذلك البناء موقعا على ان يبنى به بركة بصلار عليه فيه موقعا
يقال لعل ابي يونس ما يبنى به مثل ذلك البناء على احوال الارض عليها الا في يوم التقاط
فنا نقول يمنع كونه ذلك ما نقل عنه في باب العارية في التوضيح في قضية قول من
 فانه اللازم لرب الارض صوما ابنى البنا في اخره بالتقريب جواك يبيع واليومي وقيمة ما ابنى
 اذ احوال الامور لا تغير باتباعه ونقصه واما التنازع في بناء الفول فله لانه انما يبيع فيه قيمة
 ما ابنى يوم البناء بل ان ابنى تغير او لا يتغير من الغنى ببناء من ذلك جانه امك على من يبيع
 البنا في ربي البنا **واعلم ان في حصة مغارسة** **وجوز على دورها الحبسة**
الروا في حبس كرا **في اربع من قوع عظمي جري**
شرح النام رحمه الله تعالى في التليقي بفان في شرح التليقي الاول منقلا ما نصه من قوله
 امور جري العمل بها وساع على خلافا لا المتكفرون في اعطاء ارض الحبس مغارسة لانه يورث
 ان يبيع بغيره بانه زل وبيع ارض الحبسة على من يبيع مغارسة بانه كان للمبصر غلة يعطى منه
 من في قيمة غرسه اعطيهما وخلص الغنى وارض للمبصر حبسا عليه وان في تلك غلة مكارر صفا
 الغار في بقيمة غرسه تفوق الارض غير مغرسة في تفوق بغيره صفا في بيع البنا في الغار في
 صفا لانه في قيمة الارض في مغرسة وفان الجزية في ولا يفي لا تجوز المغارسة في ارض الحبس
 لانها في نهاية البيع فان ابي صغير وثنت في بعض الكثر وحكم فاضيلها بالقيمة بغيره لاطاع

بما يبنى

بما يبنى اعمل العلم بانه لا ينفق ما يعله الفاخر للاختلاف اعمل العلم في الحبس وليس للفاخر
 نفق ما يعله فاخر اذ اواقي قول فليل من اعمل العلم في الحبس **في الجوار سبل** ابي منصور
 في الاحكام تعلق ارضها في يفي مستعانة معلومة في تنقح **واجاب** معارضة
 الاحكام في يفي مستعانة الكرا برامع بما تنقح لانه معلومة في تجوز المغارسة في ارض الحبس واما
 المغارسة في التماس في يفي ارض الحبس بغيره وكذا جاز ان نفقت بلك كل واحد ما يملك
 له من الدار كما قال علماء ونذا هو بغيره كذا كذا في ذلك نقله الفاخر منقذ اعليه واث
 اذ انما ملك معاذ في الافعال والقبائل التي ذكر في حصة ما يبنى به الجواز بغير المغارسة في ارض
 الحبس بل اكثر مما في في التمسح اما حرا في ابي الحاج مبيد عمر الجواز ابتداء والبعث بغير
 الوقوع في ينقله التماس بتمامه **وقوله** وهذا من كره في نوازك التعبير ونقصه **نقصه**
وسبل ابي الحاج في الارض الحبسة بغيره ان يعطى مغارسة او **واجاب** الارض
 الحبسة لا تجوز ان تعطى مغارسة في من ما تقرر في قوله اعطى قيمة الارض وزاد بغيره ما نصه
 وهذا هو الحبس كما يسمي على من يبيع ابي الما يمشون ان يبيع في ارض الحبس اذا استحق بلك
 وفرضي لتعز في الارض اذا استحق حبس فيمنته ببيان انه يقال للمستحق اذ ابي الحبس
 عليه ان يبيع في قيمة البناء اعطى قيمة الارض ويتبع بغيره ارض اخرى تكون حبسا في السبل التي
 كانت في حبس الاولى ولو استعملت في حبس ايضا رواية في الجواز في جوار مع اربع اذ في ليل
 ان اعطاء ارض الحبس اذ كانت مستحق ولم يبيع منها في جوار في جواب ابي الحاج جانت في ارض
 انما الجواز على رواية في الجواز في الارض المستعانة التي لا يبيع منها في واما ما نقله من ابي
 صغير بغيره في احكام التعبير مثله واكتفا نازلة واصرك ونفي التعبير **سبل** بعض الشيخ
 في حال دفع ارض الحبسة مغارسة في حبس الرجل وادرك الغنى **واجاب** بارتقاء في ولا
 ينقصها في جاء بغيره في الحكم لانه حكم بما فيه خلافا في نقلها بها في اللعلم في نوازك المغارسة
 وزاد بغيره ما نصه فقلت بصل بغيره من القنوي في كسوخ تلمس في ارض ارض الحبسة في
 على المروسة اليغفوية منقلا من وعلى كل حال سواء قلنا ان مولا النازلة في تلك ارض في حال
 دليل في الجواز بغير المغارسة في ارض الحبس اذ لا يبيع في نفوق الحكم بانه بغير الوصع جوار في
 ابتداء في نوازك الجنا في التعبير ما نصه ليس كل منقح على منقذ ابتداء بغيره الوقوع في **نقصه**
 نقل ابي ملال في ابي ثمال العنق ونواحي في صغير مثل ما نقل التماس عنه في بركة ونقصه فانه ابي
 العنق وفرضي لتنفك المسئلة يعني مسئلة المغارسة في الارض الحبسة في ارض غير في حصة بغيره

3
المغارسة في

۱۲۱

[illegible]

امام بيكنا وارجع عودته عما ارتفع بعرا اجتماع الغاض في ذلك صاغ له ان شاء الله تعالى نقل
احكامه التي عينت من المساجل التي بين ايديها كعبانها **وسيل** اب المكون عن مشير
عن ابوبكر عن كنان يبع له ما يبعه باحسانه **واجاب** فتنصر الغاض في ذلك بما اراد وقال اب
الحنين فونه الغلة للمعسر لانها هي عفوته وعلى ذلك عين الحبي حتى ينشئ الشجر من يدي
ان يسيي يوم ماوي ببعها التي في الشجر من التبريد لئلا يحمي من نقل تلك الكلة في موافق معتز قد
من احكامه **الغبار قلت** ينبغي حمل كلام اب النعمان على ما اذا كانت العماره في حبي ليواحي
الاجوبة قبله وفي الغبار ايضا ما نفع **وسيل** اب زب عن رجل عيسى حبسا وشركه ان تنفر غلته
في مصالح حصصه من حصص المسلمين في وجوه ذكرها متغلب العرو على ذلك **واجاب** تنفر
الغلة في حصصه في مثل تلك الوجوه من نقل المسئلة بعرضه كذا في ربي بعباد اللطيف
ونفسه الذي هو بغان وسيل اب زب عن رجل في ما تنفر قلت والصواب ان المسؤل
يعو اب زب كما نقل في التوضيح الاول وابو حنون هو الصايل لاب زب كما ذكره في سبل بما في التوضيح
الثاني مستعوا الله اعلم ويؤخذ مما سبق في الامام العبري من جواسيد من ان الشجر المعمل
بزعم العماره هو له يسيي ويصلح من احكامه انه لا يجوز بيعه من باب اولي وفرع من بزره
جواب له ايضا فان فيه ما نفع اما مسئلة الصاير التي في ما هو لها من الضرر من ترجع عمارته
بما في حوز نفق سببها لتتبع ببعها في مساجل اخرى بل ينبغي على هذا القول ما تنفر منعتان
خلة احكامها ان كان لها احكام ابقاها لم تنته على ما هو منصوص في ذلك وانما الكلام اذا
تنفر من ترجع عمارتها ولم يبق لها عبيد تنبني منه بل تنقل انفاضها الى غير ما اراد وما في
في الله عتد في بنيته من منع التعرعر هو المتعسر وقاطبة قوله في نفسه في المعيار ان
يضع **وسيل** عن زينة خالته مبعها مشير مستغفرا له احكامه على بناءه وما يحتاج اليه من صلب
ناني وهو ما سببه ونقلوا خشيته وفرصة الشجر في بيعه **واجاب** من بيع اب الفاضل في مثل
معاذ الشجر ان لا يتبع في نفسه وان يترك على حاله حيث عمارته او ترجع واجاز غيره في الائمة نقل
نفسه الى مشير اخر وبناء له ان يبع الى جاء في عمارته وعودته الى الغنية التي سكنها ومعه قوله في
اخره اب زب بما لا يخفى لا يتبع في له وان ترك اولي واحوله وهو المتعسر بما اراد في مثل معاودة
ان يضي ويظهر واعادة الشجر في غيبة النفي ولا يثا في ذلك وان كان امساك عن ذلك اولى
واشتره اب زب في امره مثل نقل الشجر خوف اجتماع اهل البصاة مع مقال في جواب له ما نفع
ان كان الشجر المتعار اليه في الصورة اعلاه فيلزم من اجتماع اهل البصاة مع مشير ويستعده

بنفسه

بنفسه في مشير اخر وان كان لا يلزم من ذلك فيلزم من انفسه عوده من او فاجبه التي نقلت
لغيره من المتساير مع نقله في المعيار ايضا ونقل ايضا جوابا للذي فتشيت مثل جواب العبري
وذلك في مشير في خالته تنفر منه فوالله في بار بره من البا في وفي الجواب لغيره الشجر
ويضي على حاله وان كانت عليه احكامه يلزم من غلته في وفول الامام العبري من
جوابه المتكوري في ما وانما الكلام اذا تنفر من التي قوله نقل انفاضا فيه ايها الشرا
ذلك فتلف به وهو كذا **في المعيار وسيل** يعني التي فتشيت في انفاض مشير في
خيت هل يستعان بها في النفي في مشير اخر **واجاب** الانفاض بنفق المشير في ان
لم يرجع عمارته ولا عماره الغنية التي هو ببعها بنيته حبي غير جاز على ما ذهب اليه بعض العلماء
من وفان اب سبل في زعمه يبع نفق الحبي كمن من بعد يبع اب غلب ركه الله في نفق
مشير بنفق ولا حصر ان له ولا معه ما ينبغي في بنيته واعادة نفسه فيه ان يترك في النفي
ولما ينقل الى مشير اخر في غير كذا في في شراة من ونقله في المعيار ايضا فتنصر ان انفاض في
الحبي فتلف به وكذا ان اختل في بيعها ومع ما فضل في حابة المشير من خشيته وعصى وفر
ذلك قال اب الحاجب في بيع النفي فوالله **في المعيار** اب شعبان كاشع نفق التوفع في الخب
ومن احكامها من اجاز بيعه ولا قوله من وفان اب غلب في قوله اب عن التعرعر ولا يجوز بيع
مواضع المشير في البصاة لانها وفاء ولا بأس ببيع انفاضا اذا خيف عليها البصاة للضرورة التي
في ذلك وتوفعه لها اذا رجى عمارتها امك وان لم يبع بيع واعى بنفقه في غير اوصى النفي الى
غيره من **في المعيار وسيل** اب النعمان في بيعه في خشيته وسببه في مشير ببيع ارض في
واجاب اختلف في بيعه اني وكذا ان ما يلى في النفي على قوله في مسألة الشبابة في كتاب
الحبي والبيع اولى ليتبع بالتي وعده ايضا **وسيل** سبل عن الله العبري من في الحراف
في فاص او غير ذلك فالتفت بالجامع ولم يبق له فيها منفعة نقل يجوز بيعها **واجاب** ما ذكره مما
اجتمع للجامع يجوز بيعه وفيه في معاملة الاصل بالاصل وبفأوله لا يرد فيه بل في انفاض
نفي يفي البصاة من **واجاب** في ذلك ايضا في منشار من خشيته مثل مناشير حوانيت الغيشارية
فيبي على مشير في البصاة ولا منبغ فيه ان في ذلك في المعيار وفيه ايضا والى المسؤل مع
اب منظر ما نفع **وسيل** عن علي بن ابي ابرك في حيرة نقل تناع معاودة البوالة ان
واجاب لا تناع الحبي البانية وتبقي في بوعه حتى ينفق البصاة المشير مما ببعه معاودة
البغية وان نقلت دون بيع مع غنى معاذا المشير ان كانت فيه لغيره من المتساير مع شركه

افاجبة فيجوز على قول ابي بصير بد بعض من يفتري به علما وعلماء في عمل به صح عمله ان
شاء الله **قلت** حاصل معاذ الجواب في البيع وان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع
البيع ومع ذلك لا يلزم الابطال في البيع وان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع
ان يفتري به في البيع وان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
حيث لا يكون فيها من بيعه ان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
مسكة التي سبها اصلا لا لان في قولنا ضعيفه ولا في العمل في بيع الاصول الجبسة لا لان
لا تنفع من بيعه في بيع الاصول الجبسة وان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
العمل يقال في جواب له في سوال في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
وامتنعني عن فعله في بيعه في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
ان يفتري به في البيع وان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
تليد معاذ الاول على ما مضى من قبل في الامام في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
والجبة ومسئلة الطراز وكذا ما مضى في موضع في ابي حنيفة في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
يفتري به ما يكون حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
كرانه في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
موجر مع الصبر في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
يتبع متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
فئة المنفعة لا لان في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
على ما وجرت منه في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
فما شاع في معاوضة في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
كس من الميوض ما يبرل على ان يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
معاوضتها بغير ما معاوضتها فيها منعت ولو قلت وكذا ما مضى في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
اكثر له انك وان قليل المنفعة يباع كعاد معاوضتها الحشاو على ما لا يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
وغير ذلك مما يكون فيه نصيب المتساوي او غير مع وفل يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع

مثل ما يبيع منه تكون حرفة حبة متسيلة كما سئلها صاحبها فانه وجد العمل وصفي في الواحدة متصورة
من نفعه في البيع وان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
المراد ان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
من وفرة في الفلانة يقال ان يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
ينظر ان كان مع ذلك لا يفتري به انك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
بزره وبالله التوفيق **وعين من يفتري به** **على الاجارة بغير ما عمل به** في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
ان يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
كس من الميوض ما يبرل على ان يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
بقي منها وفرة في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
ومعلوم في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
ان يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
رمضان بلحمة معلومة في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
اجرة مضرة وما احتاج اليه في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
المتغير في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
بلحمة المضرة رجوع به عليه في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
لستم السنة في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
بفئة الغلات ان يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
او ارض يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
اغز ما يغابل في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
نوع في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
مرد مع بكرة **جواب** في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
الارض وعليه ما يفتري به في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
وعمره في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع
الارض حلة وما كان في حطب متغير اذا انتفع وانك بائع البائعية لا يبرع ان يفتري به في البيع

الحجج³ ومنابع

والجنى

والجنى الباطل يعطى للكاتب واصرار كان او اكثر وانظر ما يعنى به **تفصيل** اصل ما ذكر من كل ص
حماية اوفية لكل منقول اسم فمسلح بقا الى رضى وان انتفعت الغلة وكنت في حق النظم استبعادا
ويح عليه اذ غار البطل ليوح الحاجة اليه اذ قل الغلة يوما ملا يكون يدعا محل الحاجة به بقل
المعيار **وعبار** ابن رضى نوازله ولا في زوايا تستدبر غلة اعيان الجماعة في اجلة امامه وغيره
وعصمته وزينة وفيرة والعواجب مما بقل في غلته بعراجه امامه التبرؤة له بالاجتماع وبقر
اجلة ضررته وما يحتاج اليه من عى وزيت وغيره بالسرعة في ذلك وهو من ان يعرف لما يحتاج اليه
في نواحيه او لما يفتنى في اشتغاف غلته وان كان في العاضل ما يتناع منه اصل يكون سجل سائر
اعيانه جزا لك موافق ووجه في وجوه النظر بكيفية في ذلك ضمان على باعده نقله في المعيار
وابن سلقون انى قوله في وجوه التنقي واما الالاميات الاربعة الاخيرة ومعنى قوله وساع في ميراث
بيت المال في معناه انه ساع عن اهل عامى العمل مما يصير الى بيت المال من الموارث ان يخرج
منه او لا اجرة الخراج الزنى فاموا على جمعه وتكون معذرة الاجرة مفردة نعم بالاجتماع على حسب
ما يقتضيه المال وبغير تعميم لم يوضر نفع الباطل معطى نفعه للناظر وانصف الآخر للكهنة ويمنع
عليه معذرة ما تعلقيه معذرة الالاميات في كلام الناظر في ما وانه اعلم لم رده **واما** الالاميات في
الاربعة ومعنى قوله في الحاسبة التي غمة يتشع معناه لما نقله صاحب المعيار فيك فان ما نصد
وسيل يعنى سبل عبر الله العبد ومعنى كيفية الحاسبة في الالاميات **واجاب** في
الحاسبة ان فلس الناظر والغائب والسعود وتمشخ الحوالة كلها في اول رجوع الناظر في الحاسبة
وتفادله وتحقق ويربع كل مسألة او مسألة او كراه او صيف او خيف وجميع مستبعاد النقص
حتى يصير ذلك كله نقطة واحدة ثم يفتش على المواضع لكل حقة ونعتين المرتبات وما يقضى وما تلقى
ومى لا وينظر في النقص ولا يغفل في ذلك الاجماع شعور الالاميات وكذا ان جميع الاجازات في لف
زيتى والة تفتى ويطلب كل واحد فحقة ومعنى ايسر يكما ان مدغم ومعنى تعرى على خطه غيره او
ضيق منها شيئا واخر عليه في ما ان مدغم ومعنى ضيق ميكما في ذلك في شعور الالاميات وجب
التفيل به عليه وتحليل ذلك وكذا في على الناظر وهو المطلوب بدو الالاميات لوز تركه وان كان خجما
معدوكا يفتى على وفيه على معذرة الفتوى ان المعنى ان تضمنته معوقى ما فصره الناظر **اعلا**
علمت صرا مما ينبغي ان يلجى بعد ذلك التحمل متلاوة وفعت متبعية في اعيان المعيار تنقضى حكم
الحاسبة ناظر الالاميات واغمد بالنتيجة وعى له ولعله الاجرة على قيامه وما في معناه في ذلك
مع السوازل المذكورة **وسيل** ابو القاسم النخعي يه على ضرورة الفاض على حبس الاسرار واستدبر عليه

وہجاز انشاء رعی فی القفران ۛ لیست ملک ہون انہ السلطان

يقولون مالك والمشتقور * بل اوند احيا و قرب المتعمر

[illegible]

تغوی

تعب برانگیزان اغلا له کرانه وان رازانه عند و انطاعه غیره او ابدا له مسیعی بعن

واعمال القيمة ماع منغوضا هكذا ابن عليم على مطعها وبن الما جشون فلان وماذا بن الناصم ورواه عن

مكثت وكنيسة ابي تيموثاوس في القسوس اسبوعا واحدا مستغفرا والاربع فترات الايام
اختاروا ان الله عنده اعطاه فية ما علم فاما احكامه ونصفي الى كفوفه وازدك الله اوانه كان قد بار

فَالْأَنْبِيَاءُ لَكُنْ لَهُ وَجَدَ الشَّيْخَةَ فِي ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَرَ فِي غَيْرِهِ وَانْطَبَحَ بِالْأَجْرَةِ بِأَجْرِهِ كَلَامُهُ عَمْرٍو إِنَّهُ السَّيِّدُ

على الجواز المستوفى الذي يكون محالاً للقول الثاني في كلام أبي ريشة وهو استصحاب الامتيزان

اولا لما يقابل الشئ من غير ان يرى فيه احد من المصنفات الاول ما ذكره الشافعي رحمه الله

[illegible]

فتلجأ بأن يكون كلام المترغل في البناء الذي يليه على التاني وكلاهما التاني من الألف بعد الألف

متممها و مع انشاء ان لا ياتي مع عرو و استينزان الالامع و لا في كلاله امر خال مني على المشهور

والمملوك انما هو مني على معاينة **السلطان** ملا مع **عليه** البناء على ارض في مملوكة للملك كانه في

ولدي وليي للامام مفعة في النقي بابنا وملكه وولي الحكمي لما ولفعة الكوفة انما يشعرون

و اعجاز كل عمل ماء من فضي ج جمع ذرات الماء التي انصهر التزكمر

في غير نفسي ولا جنسك بل انك تليق للمقام ان يجمع عليك اللزج من انفسه وكتب

وإلا فمذاهب الخبير في الحاشية في الخيار حيث قال حاشية وميل الفاضل أبو عيسى

للخ. فاعنه السلطان وقال في الرد في **اجاب** مستغلا لافعاله في رد لعل الله تعالى

خسنة التي اتملكه انما يبيع احدها لا ربحا ولا يبيع الا بالدينار

الحق والتمسوه من الدنيا والآخرة والحقوا بالحق والتمسوه من الدنيا والآخرة والحقوا بالحق والتمسوه من الدنيا والآخرة

[illegible]

في الروايع لعلها تدل على **فـ** فان في العمل **نـ** يحتمل على القوم ما في باقي

الولد يعترض ثم السراء **واجاب** نعم ان شئوها على ما اوجب الله السر اعاد كقولوا

نت الارض من افرجه (الودع) كذا في بيت نير عليد ورواه عيسى وعبد الله علي عن ابي القاسم وكان

فیصل

المصادر

[illegible]

بغلام

يلزم رد الغلة من الغرض واذا ثبت ان حصة ولا خوات مع ثبوت الغلة بل انفسه لا يثبت في كونه
وان حصة لا يثبت مع الترخيص منعت بل الحصة بعرض بطلانها في حصة السكوت منعت والاخر يتبع
مع الترخيص منعت بل الحصة من باب اولي بل منعت في الجوع بنص منعت في الاصل وفي الجوع بالغلة
غلام قال في فوازيل النبوع من العيار **وتسبل** ابو عمارة عن اخ كره يتبع في مزرعة اخته من
طوبلا ومنى عافيه عافيه سلكته التي ان توفيقا بقلعة ورتتها يغلبون ورتة الاخ بالحق السبل
موزونهم وغلة باحتج ورتة الاخ بسكوتها وسكوت ورتتها بعرضها ان كان الطويل جعل يقطع
سكوتها عندها او يسنوا انك **اجاب** بان فان اعموا رجع انه بان جماعير علمنا اننا انفسه
دارا ومع في السكوت **وي** عيسى عن ابن الغمام انه لا هو الا خوات في الغلة والسكوت دليل
على اني وجعله مع ان زمان الطويل كالأخ اني مع بان حصة من الاخوات لا خوات منى **وي**
ابن حبيب في الواضحة عن جماعة من اصحاب مالك انه منى على حصة في الغلات وان السكوت كان
يرك على الاذن وفان عيسى بن دينار في التعليقة من رايه ووجهه ان السكوت اصل ميعون
فمنه والاصل ان موثقت اخي للاخوات في الاثر ان جمع عليه ملا ينفذ اخي الجمع عليه ان يراه
بالام الحقل اخ او انشاء **قال ابو محمد** رحمه الله والقوة مبنية على القول بربيل الخطاب
في الصقات **وقد** روى ابن عباس انه ان رسول عليه السلام قال انك تفتنهم وانك تفتنهم من
فهموا وانفسا انفسا جعل ان رسول عليه السلام والسكوت انك انفسا ورضي منعنا
بغير النكاح عليه بل من فمنا النكاح الحريك على البني فلنا بربيل الخطاب منه ان غير انك فله
في السكوت وان السكوت مفصلا على البني في السكوت لعني لا يوجد في غيرنا وهو اجابة المرجع
لسكوتها ليللا يثبت البني في النكاح وازادة الرجل وسفله انك بربيل ورجعنا الى الاصل
الجمع عليه وموثقت اخي وهذا المعنى انك بربيل الجماعة في رواية ابن حبيب عن مالك
في الواضحة ان السكوت ليس بلفظ واما ابن الغمام فليظن بربيل الخطاب وجعل الحريك اصلا
بكل من سكت عنى كان ميكونه كالأخ المصحح به مع ينعن ابا عن زاذ الرنك يس
وفي المسئلة قول ذلك لعني المتأخرين وهو ان كان بين الاخوات من الاقربة والحيبة والوفاء
والحياء بالاهوات او ركنه منى حفر منى وان كانت الحياتة وان منى منى غير انك بطل
حفرى وكل ما قلناه انما هو في الغلة بطل ما حفرى في الاصل ملا ينفذ بسكوتها ولو بعد
ماية سنة الا ان يرمى الحان انك انه انفسه او ركنه منى الغلة او منى ورتتها في يكون القول
قوله وفي النعمة والصفة خلاصا بعدا له ومعكم انه كلنا افواه من مينة منى حكم بقوله من

مرد

فكر الاقوان معو على صواب فيعرف حكمه ويخف وكننا نسمع من الاكباخ انه لا يثبت ان يثبت في
نساء النبوة لانفسه اذا لم يثبت في غير منى ينجى معا وليا ومعنا ولا يثبت في انك او ما كنهه خرا
كنفسا من اوجها ملا يقطع سكوتها عندها ان كان معكرا ووقع للفاض انك سالك البني لا منى فانه
الجماعة بثلث حصة بعدا جواب بالغلة لثبوت النكاح بعرض منى سنة وملا للشيخ ميب فامع العفيا
وكنى بعامة منى بطلانها **قلت** قوله لا يثبت ان يثبت في نساء النبوة لا يثبت في نساء النبوة
وانما المراد على عر التوريك كما يعطيه التعليل بقوله لانفسه اذا لم يثبت في غير منى في كل
وجز انك التعليل في بادية او حارة في ينفذ اخي بالسكوت **وقد** نقل الشيخ ميب عن القادر
العباسي في فوازيل جواب له عن ان التفرع فتنه او انفسه بطلان الرنك يس ثم فان بعرضه ما نفعه
ويك مله العفيا اموزك ياء جبي السراج وقال تسليم الاخوات والبنات والعمات في غير انفسه
لا يثبت منى ومنى في غير انك وتوركت منى بعرض منى في مجالات او غيرها ان لمى اذلة داره
وملا للاصل التفرع **وقال** شيخنا ابو عمر انه في العباسي ركنه انه ان استمرت به
الاعتوى في مثل الشارلة التركة ان لم يمت في الجوع في انك منى سادات وتوركتها بعرضها كركي
ان من مات عنى هو بلوارده وقدره على انك ابايه وغيره في جواب لابي سالم ابراهيم
الجلالي ركنه انه عليه ان تفرعت عن رايه البتوى بالحق الباعينة انفسا الله عنى اخر ركنه
ببعا من نيكو خنا كنيخنا ميعتة **الفر** في حية ميب جبي وشيخنا فام الجماعة في حية ميب
عن الواهر الجبي ومنى بعرضه ان تسليم نساء النبوة للاخوات منى ومنى ومنى كل ذلك
بالل منى الجوع في انك في حية منى وتوركت منى بعرض منى معكرا ملا ينفذ فتنوا منى خطمي
نجم مله مومنه منى في الجماعة منى ميعتة كركي في ماممة والمسئلة مع وقفه لابي الحسي
العفيا الا ان كان في انك في بربيل علة نفع بتوريك للاخوات ميعتة منى انك منى لذن
الخاصة بربيل منى في انك **قلت** قوله الا ان كان في انك في بربيل في ماممة ملا ينفذ ملا ينفذ ملا ينفذ
المرار على وجوه الغلة انفسه منى عن توريك النساء وعدها لا ينفذ كلفه ولا بادية والله
اعلم **وقال** ابو بكر ياء ميب جبي التارة في درة المكنوفة **تسبل** ميب ابو الحسي العفيا عن اخي
برع اخو منى نفسه ونفسه وسكوت علة طويته بل لها فيكم في استي جاع نفسه هذا ولا وعد
لها مكالبة بما اقبل منه وعل في جمع على اخيها بما اختلف منى نصيها منى بعد **اجاب**
ابن الشيخ ابي ركنه مسئلة اخي كان اخو منى بطلانها نصيها ميات كليله انها تأخر الغلة
وفر كان بعرض المرسي في مية ورتة ينعن بان لا غلة لها منى ميب البعيد راسرى في انك

وعددها

ب
انامسکو قله

مدرك في التخيير ولا بد الصافي والمراد بطبي بل لا يمنع في ذلك حيازته لغيره المستغني وسفوفه
 الميضي وليغير موار جلا جلا من منع يتولى انفسه يمنع كما قلنا في خروج المراكب المتابعة من منع وتعا
 نظرا بطول في كرمها من الامتعات من بلطفه **الرابع** يمنع من قول ابن عجلان ان فصر كون التراب
 للميت في ان الميت يمنع بتصرف الغير عنه ويعزى ذلك ومثل الصفة القوي والعنف فان في **في**
 ان معاذة السلالة تفضل على الميت في غير خلاف وزاد الخطاب في السراج في التفسير ان دعاء جارحي
 الصفة من وفرا مختلف في نفع الميت في اداءه ان عنه وانكر وبسبب التكاليف في ذلك صاحب
 المعيار في فواز ان اجاز في جملة من التخيير وكذلك وضع القول في المسئلة بسبب ابراهيم بن
 تلاله في فواز ومن جملة ما قلنا قول ابن عجلان في معاذة المسئلة يعني مسئلة انفراد التزاد
 للموتى وان كانت قتلها مع ما ينبغي للانسان ان لا يجعلها بلعد التي هو الوصول الى الموتى
 وان معاذة امور مغنية عننا وليمن الخلف في حكم من عصى وانما هو في ام واقع على معونة انك ارحم
 وكذلك التعليل ان معاذة المصلي يستعملونه اليوم ينبغي ان يعمل به ويعتبر في ذلك على
 فضل الله تعالى ويقتضى فضل الله بكل سبب ومن الله القوة والفضل من وجرت في بعض
 التغييرات جوابا منسوبا بسبب عبر الله العبر منسوبة وفيه ان مشهور المذهب ان ثواب التزاد
 حاصل للميت سواء في ذلك على العباد او في الجنة وبهذا التواب اليه في بلر اني بلر فان وابطل ذلك
 وانما التزاد على الغير لما فيه من ثلث العباد في تذاذي كل من يجهلها في الموتى من وفرا
الشيخ حبي في باب الاجاز في ما هاسته على الخلفي كلاله ان في المنفعة وزاد ما قصد وفاد ان
 ان في او عيك على ان فاجب ان تشتري نفسك من الله تعالى بغنى فبتك ورغبة من تفوقها
 عنه في النار بل تقول لا الله الله صبيحى العاصم في ان الله يعنى فينتك ورغبة من
 تفوقها عنه ورغبة بغير نبوي وتكره في الشهاب ان في واما في النار ان في كرمها الشيخ السنوم
 في كرمه في كلاله معاذة لا لا في بلر على حصول الثواب فيجوز الاجازة على غرضك ومعواظ
 استمر عليه العمل اليوم في استجاره على الصالح على جعل العزيمة في ان في من كلاله الشيخ
 حبي والله اعلم المستعان وعليه التكلان

والفصل في التزاد في الماء جاز في ذلك
 انما ركنها الله معاذة الميت الذي ما قلنا في العباد ارض حواء بسبب ابراهيم بن عيسى في ماء
 في جاري في بيني اراد ان كل ثنية واحرة عليه اني مسجور من ومنعهم ان في التزاد الاخرى
 يقال الحبيب بعن ان في الجواب عن ذلك ويصل في الماء وسبب حكم التملك منه وغيره ما نص

واما التزاد في الماء جاز في ذلك. والرضوء منه ولا يستغنى وغسل التراب من معاذة الماء ان كنت
 انة حبس او كنت انة ملك لمعنى من الناحي فان ذلك كماله جاز في غير ارض ما لك فان
 التملك في العتلية وليس لما لك منع الناحي من ذلك فان ابن عجلان في ذلك انك
ق رايك للمعاشية رضي الله عنه ملك ذلك في التزاد والوضوء لم يتكلم في الغسل منه قبل
 فواز في التزاد بخوكر اني ورايت في فواز منسوبة الى البغيد بسبب جواز التزاد في
 الله وفيها انه **سبيل** في الماء المملوك لمعنى فعل يجوز في غير ذلك في معاذة في جواربه
 ما نصه فان الماء اني ومنه للاختلاف ان الماء المملوك لمعنى يجوز التزاد به بافس. ولا خلاف
 واللاستغناء وغسل الثياب في غير ارض ربه وليس له التملك من ذلك **قلت** ملوكه اني
 ركنه للاختلاف فيه لعدم خصوصية في ماء التواجل وخصوصا لما يوجب ارضي الاصلون التملوك
 بل في معاذة الاختلاف والتمسك ان ربه منه ومبعد وما كان كذلك كيف ينبغي فيه في غير ذلك
 لذلك وخصوصا ايضا في ما استحق منه الانسان باحقي وارضه كالمير في معاذة الاصلين عنه
 ان في في في الاختلاف في ذلك الماء اللافية او غير او عيسى مستحق جازة في معواظ به فيل له
 بعده ومنع الناحي منه لا يثبت الا في خلاف عليه التملوك ولا في معواظ في عليه ان لا يمنع
 من ذلك في التزاد في الماء لمعنى التملك في منع نقل نفع التبر على عمومه بل تذاوله على ما
 تفرع من ذلك فيسحب ان في يمنع الناحي من التزاد او التزاد في ارضه في فواز في التزاد في
 في ماء اللافية والتزاد في ملكه في منعه ويقتضي على التمسك وفرا في في اربع لا اري
 ان تمنع الماء والتزاد في الخطب والتكلاء **وقد ورد** في منع معاذة الاربعه عريك فعليه وفيه ان
 ركنه للاختلاف فيما اذا كانت التزاد او التزاد في ارضه بما لا يرضى عليه في التزاد الى الاستغناء
 منعا قواما التزاد في ارضه او حيا في التزاد في فواز عليه ان يمنع من التزاد عليه
ق فان التملك في منعه انما في العلم ان الماء التملك في الارض المملوكه ان كان با مستحق اج
 ضعا كالتزاد بالعموم ان ربه ارضه به كما هو المذهب فيما حاز في دانية وفي التفرعات حمل
 جماعة من اهل العلم فصوله على الله عليه ومنع في منع الماء ولا يمنع نفع التبر على عمومه
 بقاوا لا في منع الماء ولا في منع جاز في من غير او غير او عيسى في ارضه مملوكه وفي معاذة الماء
 التملكه ارض بغير حاجته منه ومعواظ في في في العتلية اربع لا يمنع الماء والتزاد
 والخطب والتكلاء **قال** ان في في الاصل ان لا خلاف في ان الماء التملك في في ارضه ارض
 به كالماء في اللافية واخر اني ركنه خلاصه في قول في في باحتمال حمل على الماء في الارض

اعلم ان كنت في الحاف مسلكت في قبة الالاميات على غبار الغاض والالام فقم في ان غلبت في معرفة الحق
واجب وان تشاء في فهمه فقم في القلوب وافر في بلز الخافته من اجل ان كل بيت بالحق ان فينا فيه
وخمير كل معنى اني المعنى اني من مشاكله او مفاربه والله المستعان سبحانه لا رب غيره

في بيع (اندرى) العمل بنفق حكم من يملك من فضلة الوقت بغير مستعور المزب لهما على ان افلح
 بالمستعور واجب والعزل عند انقضاء الفلحة لا يجوز الا ان كان مختصرا المزب ومعه اعلية في جميع
 على المستعور ومن انك معقود في فضاء الزمان بل انك ينبغي على اعلانه ومع الزمان بالعموم والنقضاء
 بالمستعور من حكم بغير رده حكمه وان وافق فولا من اخوان العلماء ولا يلتفت اليه انه اختار له لربيل
 فاعضله اذ لا اختيار للاصير (مطلقا) في نزول الخاضع من الزمان جوابا عما مل للامام ابن
 القائل من فضلة بعض العمل مستعرا عليه باوجبه فتد فان فيه بعض استنكاح له على ملاك يتكلم فيه
 بطايع المرونة وقوعه جملة على كل من معاها فانه واذا اجماع العمل على ذلك النظام في بيع العمل على
 خلاصة لقول الشيخ ابن عتبة انما يعجز من اكله فضلة البعض مالا يلائم المستعور ومن يجب
 المرونة ومن تبعه على مائة المفاضة تليق في الخاضع لانه القاسم ليرز في ملك قال ابن عرى عليه العمل
 انما يملك القاضى بغير مستعور من يجب ملكه وفروغ ذلك في زمن السيورة فيبيع حكم القاضى
 ووقع في زمن البيع لانه القاسم الغني به فيبيع حكمه على حكم بفساده في القول لانه يملك القاضى من العمل
 العلم والاجتهاد لان ملكه مقرر لا يبيع وجوبه ان يبيع لا يجوز له ان يبيع بالفساد وهو مقرر عند
 ويبيع حكمه وانما يبيع بغير المستعور في الفضلة من يملك وجوبه ان يبيع ويكتب غيره في بيع المستعور
 وليكن مالا لا يبيع في فضلة زمانا بل لا يبيع كثير منقوع الشيء وانما يبيع بالانقياس في بيعه كلام ابن ز
 وراه البرز وانه اعلم بما وقع من الغني به ملكه في خرازل التملك والطلاق من العيار ان ابل
 ابيع المزب في امتي لم فان الخلال عليه حرام بل ومطلقة واصح وانما فاض البذر ان يبيع بملكه
 علمه انك كون الرجل له اداة من زوجته **قال في المعيار** يبلغ الخبر انما الشيخ اذ القاسم الغني به
 بالشيء بنفق انك افلح وان امد اطلاق فاما لا يجر على فضلة الوقت ان لا يكمروا الا بالمستعور من
 ونقل في التنازل المذكورة في المعيار على اية الفضل (تغيب) ما منه لا ينبغي لفت ان يفتي فيما
 علم المستعور من الا بالمستعور وكونك حكما من مائنا وقع فلا لازري وهو العلم هناك ما

(۱۰۰)

ب
جیزجی

العلماء لانه من ذاهبة اتباع التعوي به وقال ابن جبريل في حقه قد فاضل على انما ما نفعه اذ
كان الخاتم مختصرا بلا يجوز له ان يجمع او يفتى الا بالاجماع عندنا وان كان مغلزا جازله اه معني
بالمتشهور من بعده وان يجمع به واهم يجمع اجماعا عندنا مغلزا جازله اه معني
بغيره كما يقوله في الغيبة واما ابقاء التعوي في الختم والغيبة في اجماعنا واهم اجماعا عندنا مغلزا جازله اه معني
الختم يجمع المتشهورين في حقه وتسمية ذلك مصفاة ونقطة وحكاية الاجماع على ان يجمع على وجوب
نقطة بعد النوع **والخصم** انه يجمع بين فضلة الوقت وغيبيته في وجوب الختم بالمتشهورين في حقه
القول عنه انما هو في حقه هذه ابا تشبهه انما هو في حقه من الختم واعتبار ما يجوز له الا في حقه
على الختم به وما لا يجوز له في حقه من الختم ونقطة بعد النوع في القول بالضعف وعرو
نقطة بالمتشهورين في حقه من الختم والفتاوى في حقه من الختم يفتى في حقه من الختم في حقه من الختم
به معني تخرج عن ذلك ونزول التبيين في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
للسنة ابقوا ما ابقى من حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
العلم وان كان في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
نقطة في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
اقتل به ليل انه ذكر في الغضاة على ثلاثة اشخاص عمل علم وحمل مغلزا جازله اه معني
الاول انما هو من حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
نعم لا خلاف في جواز تعقب احكام المفلر وموانع يجمع عندنا في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
البرزخ بعد ان ذكر حفيظة الاجتهاد وسروله المجتهد ما نفعه والعاصي من ليس له ما ذكرنا من ذلك
الاجتهاد به فخصه ان الفلر والجاهل والعاصي القاطن مترادفة في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
العلماء بان حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
الخاتم ومن حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
للعلم وبغير القاطن عوام في الختم بتخصيص اليم للذين لا يجمع ما كان في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
وقيل ان يكون معنى البيت الثاني غير ما ذكرنا به وهو انه انما هو في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
مختصون بذكر ان القاض لا يجوز له ان يجمع عليه بل اجماعا لاجل الاختلاف وهو والتردد فان ابن
نصار في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
انما هو باختلاف العلماء في اليمين واخر يقول من يرى صفة طهارته انما هو في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم

وجه ولا يفتي به المتشهور انما هو في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
او لا يفتي بالاجتهاد وبعبارة اخرى انما هو في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
ذكر ذلك احدى احدى في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
الشعب والنظم في اختلاف العلماء في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
ان العمل بهما يقول ابن العطار ويروي عن ابن حزم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
الموع الى النزاع عرو اجموع في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
يجمع به في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
به والى اذ بالنعوام على ثلاثة اشخاص في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
وسيل يعني ابا الفضل الغضائري بلاء معلومة بعرو في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
لعموم الانبياء في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
ان علم الخاتم باحتك في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
وراهي معروا لعل من كل انفسه منه فلتة محسنة ان يتركه للتقليد في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
من ابيه الذي لا يملك ويستحقه بام معا يلين عليه الختم بالمتشهورين في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
فان المازوني في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
ضمومته على حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
اقتنى به او يجمع الغيبة ويقف مع المتشهورين **واجاب** انا واجب على القاضي الوقوف على المتشهور
والحكم به ولا يفتي في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
يجمع المتشهورين في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
انما هو في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
لوجبه في المصلحة بحسب التوقيف من **الثاني** من حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
وهو مقابل القول الثاني في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
المتشهورين في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
المولود يعني ابن القاض في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم
ما نفعه في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم في حقه من الختم

حکومت

وَأَمَّا

وآخر

وَسَاءَ اجْتِنَاءِ الْغَضَائِيَةِ الْخَمَاءِ ۝ مَا بَيْنَ حَكِيمٍ لَدَفُولٍ ۝

وان

السلام

وان امك ان يقع عنك كره على المشعر و لا يعرج صبي يعينى آخر متاخر فبعضها جازى على فعل
التعجيل بل اطلق الجواز فقال في كواكب السيلان ما نفعه النجوى بد العمل بعباد جوار الابداء الخلق
وعرفه ابن عبر الفهم واما بعض النافع لخلق لانه محل الخلاف واما غير جلا جازى للحكم ان يعنى
مع ولزاقه في التبعيد في تعذر ما يلزم الغرض في حيثه ما نفعه ومنعاه فانه ما كان لا يقضى الغرض في
مسايل الغرض واما في غير ذلك جلا جازى به وكان مستحق اذا اتاه رجل يسئله عن مسألة عن مسايل
الاحكام الخبي وانه فعلة مسألة خصوصية عن ابن جوشى عن نسي التبعيد وانه سارح التحفة الشبخ
ج في فقه ابن جوشى يعرفه فعلة مسألة خصوصية ما نفعه الا ان يكون رجلا يعلم انه متباعد
يسئله على جملة التبعيل لو يسئله عن مسألة الوضوء والركاة في الغرض وقوله لا مانع يمنع الغرض
في الخلق جوارى انفس عليه في الخنص وصرح في **صحيح** بانه المشعر بفعله عن قول ابن الحاجب ولا
يعنى الخلق في الخصومات وقال ابن عبر الفهم للباسي كالتبعيد الاربعة ما نفعه يعنى ابتداء في غير
مسايل الخلق والمشعر لانه لا يعنى في الخلق لان ابتداء في ذلك عن احكامه الخلق على التعذر
لانه اذا عر بول من تبع الغرض قبلوا في التوصل الى ذلك في الترتيب او في الاشتغال عنه وايضا جلا على
ما نفعه وكان منوطا بصله في لا يعنى في ذلك السئلة انفعه الغرض في ذلك في الترتيب لعدم
في ذلك السئلة لانه ما عى الحق واحراز له ابن عبر الفهم في ذلك كغيره ما لانه لم ينقل عن الخلق ان يعرفه
في مسايل الخلق في **تقليد** **الاول** حمل كثير من الشيوخ قول ابن عبر الفهم على الخلق في
لفظه لا مانع وفعله عن ابن حارث انه حمل على الوملى فلان **ابن ع** في حاشيته عن قوله الخنص
في بيت في خصوصية ما نفعه وكذا مع مطلقا كقول ابن الحاجب فبعضه لا يبي سئلى ولا يستعمل في
الخصومات وقال ابن عبر الفهم للباسي به كالتبعيد الاربعة ابن عفة ونبه ابن عبر السلاء في جملة
قول ابن عبر الفهم على الخلاف وعن ابن المناصف القول بعرض جوارى مما يتعلق بالخصومات لم يرك
وخراله ابن حارث لسمون ثم ذكر قول ابن عبر الفهم وقال التبعيد في الكلام الاول عى فبعض الغاضى
في فبعض الخصومات لآخر الخصم وكلام ابن عبر الفهم في فبعضه في جميع الاشياء في يعنى الخصومة
بهيئته ومثله في نقل مياره بعمر ما تقدم عنه ومان شيخنا ابو علي بن رحال ان الخلاف جوارى
يفتضيه كلام ابن عبرى في **الثاني** في رد الخطاب في حمل النصى على ابتداء الغرض في الخصومات
على القول المشعر بفعله عن قول الخنص ولم يفت انظر على التكرار عا او على المتع فلان وفعله
عبارة ابن عبر السلاء ففعله لانه لا يجوز له التبعيد على القول الاول يعنى في كلام ابن الحاجب وعنه
ابن جوشى في الامور الملازمة له في سيرته وفي افضية البرزخ ان ابن الحاجب نقل عن ابن المنذر

يكن له اللغاض القنوي في الاحكام مع ج وعلى انكر لافقه انتم وصوفنا ر شيخنا ابن ر حاله واداه القنوي

لو اذ القتل مع يمين

انما اذعني در احوالها و انما انفاظهم ما لا يعلمون و انما

[illegible][illegible]

9

في ابد الغضب والقموع يعي باسئخا لان الخراج وقد نال ما نك بهي دخل عليه الصراعي

بمن فوا مناعه واشتبعوا ماله وارادوا قتله منازعهم وشاربهم ثم ادعى انه يبيع مبيع او يبيع مبيع
 انعم مصرى عليه اذا كانوا مع مبيع بالفسخ فيمكن له ان يترك البعثة قال نعم مصرى
 عليه وفرضت مثل فعلة بالترينة في زمن عمي بن الخطاب رضي الله عنه في رجل دخل عليه اسمرا
 ما اشتبعوا ماله ورجع عود فلما اصبح عمل انى عمي فقال انما بعلم في فعلة ابلان وبلان وفراشتبعوا
 طاعا جاعى منع عمي بقوله وتكنع غفوة موجهة ولم يكلفه البعثة عليه نه منه ونفاه ابي ج حوى
 في باب الفقهاء باللوثة في الاموال ثم نقل الحسن ابي ج حوى في نعم الحياصة من نبتة ما نفعه
 قال ابي حبيب في كتاب الاملاك ما كانت ملكا او ابنا جشوى عن النفع ويغني عن منزله ارجل
 فيعرفون عليه والناس ينظرون ويترقبون بما كره فيه من مال او ثياب او طعام او ما يشبهه ان
 التهمه لا يستعرون على معاينة ما يلعبون به الا انهم يشعرون على غارنتهم وانتماعهم
 فان لم يملوا ان يملوا الغار عليه على ما ذكره في ما يشبهه ان يكون له وان ملكه ملكه مما لا
 يستلزم ويصرف فيه **وقال** ابي الماحضون للماري ان يعطى بقوله ويمنه وان ادعى ما يشبهه
 حتى يقع بینه بر عود ما نفعه انك اصبح في العرج باصبر في عمي ابي الغاسم مثل قول
 ابي الماحضون واحج بقول ما نفع في مشعب الهرة فخره التهمه في اشتبعوا عرك ما كان
 مينا وبيع به التهمه قال ما نفع القول قول المشتعب مع يمينه فان ابي حبيب وقول
 مكي ما في ذلك ابي ابي وبه قول وفاله ابي كنانة والطاغ اعني ان يحمل عليه نه ومثله مشتعب
 (الح) ذكره في المرونة وكذا في مكره في العقيقة من رواية ابي الغاسم بزيادة ان المشتعب
 لم يصح ما لم يجر ولم يفتحه ولا راجح ميعا **قال** ابي رستم في كلفه على رواية قول
 ما نفع القيدان بقوله عليه السلام البعثة على من ادعى واليمين على من انكر **وقول**
 مكي ما في كنانة استحسن ووجهه ان المشتعب لما تقرر وكلف استحسن ان يحمل عليه مكي
 بقول قول المشتعب منه ان اتى بما يشبهه والا بما نقول المشتعب ان اتى بما يشبهه ولا يجي ميل
 لان معينه حلف على ما اقر به واخر منه مدح نفاه مولف المغارسة عن التيقية ومعها
 معني ما نقل غير واحد كالحاج وغيره في سماع يحيى من تصريحه انما يبعده مرعيان
 يبيع انما كان حوفا في سلوة المسترذلة التي في ابي الماسترذلة من اضره منه صدر الا ان كان
 في المسترذلة التي عليه مع وعابا لعراء والظلم والا متلفا لولا سيما اذا قامت بینه براء المسترذلة
 في انما كان مثل ما ذكره في المسترذلة التي في او كذا فان الشيخ ابو الحسن الصغير في انهاء جواب

الجور في توجب جينا عليه لما في من ان يتركه فوجه اليه لزوم من ان يكون له تناول عندنا ولما نقلت
 التبعين ميارا في تكيد المنع معنى ما نقله ابن عوي والنوحي في المازي من قوله فاعرف المذهب
 ان كل دعوى لو اني بعدا امر على عليه لا يمنع امره بل في ارضه بل انه لا يفي وانكر تغلف اليه على الجلة
 ما لم ينجح ذلك اهلا من فواعل النسخ نفع بعرضه انك هاهنا التفت وهو قوله
 فلتب في ارضه اني قالوا ان يكون في التناول نفع في كمي
 وفي في النسخ انما امره ان يقع بالتناول معصوم مما نقل ابن عاز في تكيد التفسير عن ابن عتبة ونصه
 وكون المولى عليه لا يخلع فيما لا يخلع عليه في ماله فهو مع في التذهب **وقد اختلف ابن سبيل في كمي**
 الاصيل فوجه اليه عليه بركت في ذلك لا يخلع لا يجوز ان ارضه بل لو لم يتركه اليه بل ان يوجب تكلوه
 في عدم تكي لهما جاز في وان اوجب في اعمال ارضه وان في التكالع على هاهنا المسئلة الا في ذلك
 مستوفى في كمي في التفت بعرضه اذ وبالله التوفيق

ويخلع السعي والجور في كل ما يباخر لا يبيح

بي بركان السعي الباطل في الجور عليه لا ان توجعت عليه يبي ليتوصل بها الى اخره من له على غير ذلك
 بل انه يخلعها ولا يتبع السعي والحي من عليه وداخل في قوله في كل ما يباخر اليه مع ضاع له في
 واليه المردودة عليه اذا نكل عنهما المطلوب ان توجعت عليه عن بفع بركة الجور يبي القضا
 التوفيق عليها اخرا في ومنتعا يبي الاستخفاف في جميع هاهنا الا في السعي في اليه يستوفى في توفيقها
 وطبعها السعي والي كسيرة معصوم قوله ما يباخره ما يبر مع الجور يبي في تفت لا يبي عليه فيه بلا
 يخلع يبي الا انكار قال في الجاني قال بقطع ضارب يبي السعي انه يخلع فيما يفيض ولا يخلع فيما
 يبر مع خلاصا لابي غناب اني يقول لا يبي عليه في التوجيع حتى يخرج من التوجية في ونقله والي
 الشافعي يبي غير القضا في نوازل **وقال ابن سبيل قال ابن لينة في منتخب العواني الا انكار**
 يبي على من يطل من معنى في التولية الا في السعي يكون بظاهر ما يبي يخلع فيه كما يخلع السعي
 وفي مثل اذ عاب على الاذواج التولية بعرضه **وقال بعرضه انك في مسئلة برك فاع ابو صان**
 بعرضه التفتة وقرأت عنهما اني وج قبل البناء فرك اجوبة السيوخ معاهم قال وقول ابن القلان
 لا يبي عليها ولا على الاب في ذلك لا وجه له وفرغ من قول ابن القلان وغيره ان السعي يخلع
 في مفع به ونقله الخلاب في التفتات في اجوبة في التغير في ابن لب في تجرارة فاع لهما ظاهر
 على من افهما قال انما خلع مع ضاعها العلل على مفعلة ان كانا بلا لغة في مبالاة
 في معاه فوجه اليه على الصحيح لان التكليفا معناه فانه اليه في معناه يبي الجور مع

الشاهر

الشاهر واما ان يترك له شاهر على حقه وتوجعت له اليه على المطلوب التفت متكل عنهما في الاول
 من ان سبيل ما نكله قال ابن العن ان ادعى المولى عليه حقا على رجل ولم يترك له شاهر من الرجل
 اليه عليه في الجور المولى عليه وانما خلع مع الشاهر العلل في حصة اعياء السنة ويلى والتوى عليه
 الغم في تكلوه وترجاله اليه على الجور اني حبي ركره وفي معاه عن نظري والصحيح ان يخلع وبما خرا اذ
 في المطلوب عليه اليه كما يخلع مع شاهره ويخبره وجهه كرجاء عن اليه اني ركره وفرضي المطلوب
 بعبادته عنهما من ان سبيل ما نكله ونقله ابن عوي والعلل في **وقد خجته تفتيل الغاف**
 بالولاية على رجل من التواني الجورة فوما لابي العن واما يبي القضا في مفعولها على الجور
 ونزومها له معجلة او موحدة اني ان شئ ثلاثة لقول **قال** في الدر التفت ما نكله فان عياض في كتاب
 الفقية من التفتات اختلفت كسيرة خفا في وجوب يبي القضا على السعياء بمعلق الا في ليسي
 بسفوفها ان لو تكلوا عنهما في يفتي الخلاب بتكولع حقا في ذهب الاصيل مع اخ يبي اني اخا بها
 وكالتعا لابي ذكوان وابي غناب في يبي عليه اني ركره وكذا يبي العن في بقطع من عليه
 في والام هو ما يخلع لعم به **ونقل** صاحب التوفيق هاهنا الخلاب ونصه بان كان في الغم ماء تجور
 عليه بصل يخلع الجور عليه او وصيه او يبي على واخر منها او تاني اني ركره في المذهب ثلاثة
 اقوال للان لم يبي وكذا يخلع في التفتة في المولى عليها تفعو بكا ليهما فان والسعي رانها
 هي التي تكله وافتى ابن غناب بان يبي القضا ترفعا عنهما حتى في ج من التولية فان تكلت
 في كركت في ونقله ميارا في في جح الملاية في فان وما ذكر له في التوفيق انه المشهور في انها خلف
 في غراي هو الطاسي في في تايخ معاه في التوجع من الحي ضباع من التفت في تفتي طول في معاه في
 التولية بل في بغير بفاوها في التولية لغيره وسببه كما في حيا فانه **قلت** على المشهور في
 صاحب التفتة كما يبي في قوله

في زجالي يبي حفت للفظ في لغتي بالغ وصفه لفتي في
 اذ معصوم ان الباطل لا يخلع اليه بل يخلعها معجلة وطاسي الطل في التفت في قوله في كل من
 يباخر مولفة صا في القول وقوي ابن غناب الشاهر اليه في كلام التوفيق في زجالي سبيل ونصه
 افتى ابن غناب يبي تومي في زوجة مولى عليها وبنى منها ولدت عن القاض كاليها وابتنة
 انها تستنفه ويقضي لعم به وليس عليها اليه التي على في ائتت حفا على ميت او غراب انه ما
 منبه ولا وصيه ولا حال عليه مع ولا استحالة به وانه لباي عليه اني يبي يينه فان في جالي يبي
 عليها حتى في شئ متكل بعا في بلان تكلت في تفت ما بقت الا في ميراثها منه في وفترت في

۳
فوازله

اصطفاه

[illegible]

٩
سيفراء

وكان ينبغي جيب فلان اهل بغداد انك ما اختلفت من قبل

وَقَدْ نَحْنُ فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذْنِهِ
وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

بلائی

الغائب وفركا كانت قامت له مئة عاءلة على يمين الاستحقاق وان كان انما فاع له مائة وواحد
 على مع مائة على له عفاء له ما بلغ ولا وبع ولا خرج من يده بوجه على جعل
 عليه نعمتا يميني وبع قول مطر وامر بـ **ق** كتاب الرعي على العتية فوعدا في يميني
ق فتمت المتبقيات ما فاعه فان كان الاستحقاق في الجارية بشايعه وواحد يميني
 واحدا او يميني اخلاف في ذلك من يميني ما فاعه في العتية انه يميني احراهما مع الشاهة
 والاخر انه ما فاعه ولا وبع وقاله مطر وامر بـ **ق** فعلقه في ان انه لا يميني ولا يميني واحدا
 وقوله لا في في كاهيه فان يميني بالان لا الله الا هو انما يميني وما يميني يميني من
 وجوه النقوبين ونفس شعير شعيرك بـ **ق** فعلقه في العتية وقاله ابو الموارث **ق** كتاب
 الرعاي ولا تكلل له يميني ما فاعه من كان له مائة وواحد على عاءلة مائة على التبت ان عفاء
 كفي وما علم له اياه فبقي من ذلك شيئا **ق** اذا استحق رجل عفاء او سلفه بشايعه على مع شعيرك
 ان عفاء هو وان شعيرك شعيرك في يميني بالان انه ما بلغ ولا وبع ولا خرج من يميني بوجه من
 وجوه المدي في بقدر استعمل كلامه فعلى القول مع العتية اعلم **ق** كتاب الرعاي في المواضع التي
 في رعي يميني يميني على بعض الافعال مسئلة من شعيرك شعيرك على فاعه في الجاهة عليه
 وشو جاهر فان ابى عاءلة في الطر واختلف قول مالك في الطر في ذلك فان يميني بشايعه في
 شعيرك مع يميني وملة قال لا يميني بشايعه في ذلك وشو جاهر في ذلك وشو جاهر في ذلك
 الجلب في قال ما فاعه واذا فاعه في يميني به فحتاج الي يميني يميني مع شعيرك يميني في يميني
 السبب ان في مساه في في الجلب وشو جاهر في يميني في عفاء لان شعيرك على جبعيتي فليقي
 لا على جبعيتي واحدا من وفعل ابى من كلف ان في مساه في يميني في يميني في يميني في يميني
 في قول النافع والنف في الان في اللوات **ق** ان في فاعه في يميني في يميني في يميني في يميني
 ان في له يميني يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 الفاع عفاء ما فاعه فاعه في المرونة اذ شعيرك شعيرك على رجل انه اعنى عبره بنقل وشو جاهر
 انه يميني على مع كل واحدا من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 واحدا من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 مع في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 على يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني



ذكره ابو ابيهم الملاح في الحرف المنسوب على لغة كتاب العيوب قال اذ فاع رجل يميني في سلفه
 وان يميني عفاء في رعي في ذلك التي الخلق وان يميني سلفه اثبات سبعة اشياء الا يميني ونفس التي وفكر
 وامر التبايع واثبات العيب الي يميني في رعي في ذلك التي ونفس التي وان يميني في رعي في ذلك التي
 العتية يميني لا يعلم ابغيره في في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 اعلم ولا يميني له وان يميني ما فاعه بع التبايع عليه ما فاعه في رعي في ذلك التي ونفس التي في يميني
 واحدا من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 اما اذ كان في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 ما فاعه في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 ومع يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 واراد ان يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 يميني واحدا من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 فاعه في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 بع في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 افضية المعيار ونفس المارزي لواء عفاء من شعيرك شعيرك على رجل في يميني في يميني في يميني في يميني
 لان لكل واحدا من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 ولو علم احدا من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 فاعه في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 واحدا من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 على يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 ونفلة بتما من يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 رعي المرونة في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني

واقف في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 كذا في الفاع في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني
 وغير المشمول من شعيرك شعيرك في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني في يميني

وَأَسْرَأَ الْإِطْلَاقَ رَسْمَ الرَّبِّ ۝ عَنِ ابْنِ يَفْعَلَهُ بِمَعْنَى

نقصی

۳
کتابخانه

2
رجا

2
62

کذا

✓✓

3
[الكهنة]

و من جواب الابن على مسئلة الكرم المجردة المتفردة ، ان في اليسوع من المعيار ما فيه وعلاوة
 التي ورثه من ابيه الابن في دعواه اسرائيل ان دعاه الوثيقة المتفرقة تصدق في مضمونه في الشهادة له بل
 مسوقة مسماة الحكاية خاصة في جميعه بل على ان في الوثيقة ما يبين ما هو مسماة الحكاية في تشرائله
 فتناولته الشهادة له ، والوثيقة التي من فروع تعلقها على الابن من في عنده على قول غير ابني انما سمع من
 جوارحه مع الانطافى انما في فاعلة التي في ضرورة الابن قال فتقول اشترى بطلان في بطلان
 في بطلان ابني بطلان جميع النقص والبيانات الزائدة في بقعة الخلافات انتم بموضع كذا وكان بطلان
 فاذن بطلان ان يلقى في معادله البقعة حادثة على صفة كذا بلما بناء واكمل كغدي في كذا
 له فقله الابن هذا البيان والنقص من في جميعه على طاهر البقعة وفيه كل من ان يعطيه قيمته
 او يلقى يده على بيعه بلان له فيه ، وان يصنع من ما اربى بعينه انك باع بطلان في بطلان في
 الوثيقة من جميع ما ذكرنا في معادله الوثيقة من البيانات والاشياء وكقول الرب في غير انك ما عرى
 حقرة السمع في التنبؤ يعني كله من كثر على سبيل الحكاية والله اعلم **و** في اخ عيسى المعيار

جواب لمسلم الرازي رحمه الله تعالى و قد ما نفعه انفق الموصوفى عا واخر مع علم ان الاول اجد بيت
منها جسد له كسوة بها الامام عليه السلام وما في بيعة امي الجمل ولا يثبت بكون نقلا
وان يقول رضى مكي قبل وهو انصب بوقت قبل

[illegible]

ب
فِي

ثلاثة اقوال احدها ان يشر على نبي التهمة واجل ما غاب له على شهادته ان يشر على نفع
 مفعول الضاهر او مفعول الضاهرين وفي المرونة ونحوها في ذلك خلاف مشهور من الجواز وفي
 الرعي يدل على ان له على الربى وارضاء المستر والعباس والوكلاء في اللغة وتعلق المشكوك
 المختلطة وامتناعا منها عن التنازل والفتنة والعقود والحدود وفيه انك **قلت** كلام
 ابن جرير كما رأيت وكذا كلام الايضاح ليس فيها خبر ما هو المشهور من القول في شهادته في
 الرعي والعادة ومقتضى قوله التهمة .. وما معناه كسائر مقتضى وفوق اللامية وكلامه
 باطلا في رعي صحيح **قوله** ابن جرير يقتضي اجوبته المتعولة في نوازل البيوع من العيار
 ان ادعى احد المتبايعين ان البيع انقض على التمسك وكنهه الا ان ما تقول قول في ادعى احد المتبايعين
 مع يمينه لشهادته ان له ان لا يضره فيما في الرعي مفعول الضاهر الواحد وتراكم وجبت اليه
 وعليه بان كان في الدافع ما فر من ذلك العمل ان اشار اليه جارا على غير المشهور والله اعلم
الثاني نقل في العيار من جواب السبي عبر الله العبروس اذا كتبت بالعرالة المستمرة
 ان السلطان باخر جارية الاحباس ما تقول قوله الدافع مع يمينه لغة في بيع ما زعم ان السلطان
 اخذ منه وكضم ان عليه في ان العبروس وسبق قوله اليه عنه راسا اثنى بعض المتأخرين
 في الاضياف التوقيفية بناء على ان العادة المتصلة تترك منزلة كالتعري وان كسى من
 القول في الرعي **قوله** ابن جرير هو منسلة جعل مفعول القول لمرعى ما في العادة مع
 يمينه وهو دليل كون العادة كسائر واحر وذكر في التعليل ان المشكوك باطل كالتسليم في
 القاطعة والشهادة التامة وعلى مرعى الحلال جانب في ذلك وفي المسئلة اذا اختلف
 التبايعان في حصة العقر ومساءلة ما تقول قوله مرعى الصحة مع يمينه بان نكل حلف الا في
 وصح الجمع والتسليم على مرعى اني ان كان يكون جل اهل ابل انما معاملت على التكرار
 والى او ما تقول قوله مرعى انك مع يمينه لان استعاضة انك وصح في ابل كالتسليم في
 القاطعة والشهادة التامة وعلى مرعى الحلال المسئلة من واصل المسئلة التي اختل بها
 منه في باب عوى الحلال والى ان في البيوع من كتاب الرعي ولا نكار للمعينة والله اعلم **قلت**
 فيتم ان يكون الدافع لعائتي العبريتي وشبهه من اثار بقوله والتعري فيمكن ان يست
 مستغلا ببعده منقطع مسئلة الجواز والله اعلم

لا يبرمه مع جنة العقر في **ار** ولا يثبتك ينفع
 في يبر انه في الشهادة للواحد من العصابة باندا الوارث ان يبيع في الشهادة في يبر ويعد

في الميت وان يبيع جوازك بلا يمين انك للميت واحتمال ان يكون غير من العصابة اني منه قال في
 نوازل الا في ار من المعيار ما منه **وسيل** يعني ان يبيع رجل قومه وله عصابة في علمه كشعر
 بزرك الدار المشعور فيملون العقر التي يجمع من العصابة مع ابي عمع يدل على ان يبيع
 بقاء الشهادة في اولا وهل مع جنة الشهادة للعقر في ثبوت الميراث **قوله** **فاجاب**
 باندا في الشهادة في الشهادة بان العاص ان يعلموا فعقد في الوارث بان يبيع جواز ان يبيع جنة
 لو يبرعتي او ثلاث او اربع هكذا يقتضي الترجمة مع كونهم لا يعلمون اني الى الميت منه ربح
 يستحق الميراث والاعمال لان التمسك كلها يجمع في اصل واحد بلا ان تفر في الترجمة امكان
 يكون غير في تلك التمسك في من بطل ميراث التمسك وايضا لا يصح ان يكسروا بانفع لان
 يعلمون اني من الاعمال مع جنة يبرعتي وتنفذ سبب غير العادة والرافع في نوازل جواز اني
 لب علة اني اولا التي قوله ولا جلة وميله **قوله** النوازل التكرار في المعيار ايضا ما لم يضر
 ابن راس من قوله الميراث موت الميت ومع جنة العقر بعد ان يبرعتي من شيخ كشعر اني
 التزاة واخر في بعض فضاة الجماعة فخر تونس انه راء منصوصا لابي جيب في كلامه على كتاب
 العقب وفان تلت عن ابياع فضاء بن زولة مشهور وان جلا في قوله راء الحملي في ميراث
 بنواجم بلان وملا في راء الجماعة وقالوا لا تعلم من هو افعربه منيع **وسيل** عندنا في البيع
 ابو جبر ان واده يحلها كمال تراعاة ائله في راء لابي ابراهيم جوا باموا بقاء لما هيئته
 في شيخنا كشعر اني في راء ما ائتي به الشيخ ابو جبر رحمه الله لا جاعنا على ان
 الانع من الاضوة او بينه الامام او يبيد له في راء الميراث التمسك التي في بالنسبة التي
 عبي كل واحد منع كان ميراثنا بالتسك في راء وسيل ايضا **وسيل** سبب عبر الله في
 العبروس في تومى وحله عاصي مشعور التمسك انع في حقه في عروا هو ولا يبروي
 الذي في غيري من على من العاصي انه افعربه الا في راء اني الجبر اني في حقه في
 مبل يخالعان ويفهم المال بينه او يكون لواخر منيع في راء جاب الجعل بالنعور
 ذلك مانع من الميراث بلا ميراث للعاصي التكرار في ميراث المتقوى التكرار في ميراث المال
 ان كان والمجان في فيه جماعة المسلمين في اصل الجبر اني هذا كما يبرم في مصالح المسلمين
 في راء ولا صلح ولا خالف بينه ائله هاذا ان انقله ما قيل في ذلك في راء في حقه في ميراث
 ائله ان تضمنه هذه القناوة ميراث العقر الدافع في راء التمسك كما لا يقتضي وما لا يقتضي القناوة
 اير الله على ما فر من ائله التمسك بنى ان يبرم في راء في ميراث ابي سلمون بان لم

۴
رانی

سورة الفجر من محمد الساهر هذا البيت بقوله يعني ان الساهر افاعي فافعه ولم يزد شهادته بل انه
 يوجد في الامم كقولهم ولا ريبه وشعبه شهادته على قولهم ما انك وهو كذا في عبارات ابن عاصم
 والجمهور الختم انها لا تتبعه ثم قال ونقل بسبب العجز انما مع مما كتبه فلهذا من مع وكما في
 الغياض لابن جرير رحمه الله ما نصه ان عقل الساهر شهادته ولم يتركها يوجد في الامم يعني
 في الكتاب كقولهم ولا ريبه وشعبه المشهور على ما جرى به العجل وهو اختيار سمعون وعليه

جامعة حلب
الكلية الادبية
مكتبة المخطوطات والكتب النادرة

وقرء

[illegible]

2

ربعا

[illegible]

وَعَمَّ الْفَيْعُ بِمَا فَرَعُوهُنَا ۚ مَوَازِيهِ مَوْجٍ وَقَلَامُكَتِ بَعْنَا ۚ

خود

فقر الشهاداة الى اللادلاء وعلية وهو ان ارتقاء ابي عبد السلام وابن عتبة ولفاء اخيه المرتفون من
 يقول بركانة وفي عليها وفرة النكاح في خوازله ومنها ايضا **وسيل** في قول الموفق وكالاة
 كرامة ميراثه على ذلك من الشهاداة على الخلاء او يتفق البيع انما توجه بعينها **واجاب**
 اما قوله في الشهاداة كرامة ثابتة يقول عاينها صغيره بصرفه **وقد** وجدته ان الشهاداة على الخلاء
 تمنح الامام حضور الخلاء للاندغيب فاما في ان التوكالاة منكر بلا يخ على غير ذلك فقول الشهود
 عاينها شفعية الى يمين الامام التي هي في الرعي للبيع بعهده وقال في جوابه وان بعد ان تمنع ان
 منكم اربع على الخلاء حضوره ما منه نفع للشيخ ابو الحسن الصفي ما جازاه بغيره وليس عليه العمل
 والتخفيف الاول وقال القاضي الكناس في جاتسه للبيع ان اربع على الرعي الشيخ في موت
 شفعية (ومفيع الابه) يرى القاضي ولا يبيع اعياء من غير بيع ابي القاضي ولم يرضى على ذلك في
 اجوبته وانتم له وغلما من ذلك انه ان وفيه عركان على من شهاداة على غير من وفيه
 عليه ورجع شهاداة تنها بان وفيه على من ابي القاضي براه طاحبه شفعية شهاداة تنها على روي
 ولا تنفعه عن غير من في يمين **وقد** ذكر المسئلة قبل بغيره وانتم فيها على نفل ماس
 في ابي السلام في انه لا عيب بالوقوف على ابي من ابا غاب وما نسب ابي الشيخ ابو الحسن الصفي
 نفله عنه غير واحد من الشيخ في منع النفع ونهه **وسيل** الامام سيب ابو الحسن الصفي
 في شهاداة شفعية في نفل او ثيقة من رجل تنفي انبات عوى وتحققا ما فيها وحفظا لعلها ونفي ابي
 شفعية ما مبتلا لخطوطه من تحققا انها خطوطه فوم ما نوا وعلما انهم كانوا يرمون العرالة وقول
 الشهاداة في الرعي والشهاداة انك ابي ان ما نوا ثم ضاعت الرقيقة باقتطع صاحب ابي شفعية
 لها في ما يدا عن القاضي عصما ومما يدل على ذلك ما نوا يقع الى من باعياء شفعية في
واجاب بقوله سئل في مثل بغيره انني ما قبلت منه جوابي براه القاضي يعمل على ذلك انه
 لا يرضى ما نفي عن القاضي الان مع غيبة الرقيقة ومي ما نفي عنك مع حضوره لا شهاداة ولا يرضى
 جميع ما فيها واحيا بها الشهاداة الواحدة فيها وهو ان يعمل لومض من قال **وقد** نفل صاحب العيار
 بعد خواتمتي عسلة ورقة من خوازله الشهاداة ان قال يعني صاحب المعيلة ارضه وانظر ما ينافي
 من الرعي في ابي عتبة والتمليك وهو الصحيح ان لا يلبث اني يجي به كلام الشيخ **فلن**
 بغيره ان نفل على العيار لم ارض على من من في خوازله الشهاداة من الشهاداة التي يرضى بها وانما ان
 فيها من من **وسيل** ابو الحسن الصفي عن عرفة ذهبت بعرفه وعول عليها ما ارض في ذلك
واجاب ان في العرول مضى وثيقة غريبة وع مواعظوه شفعية ما نوا في مواتي فني بملك

3
الحسين بن عبد الله

٢
٤
٦
٨
١٠
١٢
١٤
١٦
١٨
٢٠
٢٢
٢٤
٢٦
٢٨
٣٠
٣٢
٣٤
٣٦
٣٨
٤٠
٤٢
٤٤
٤٦
٤٨
٥٠
٥٢
٥٤
٥٦
٥٨
٦٠
٦٢
٦٤
٦٦
٦٨
٧٠
٧٢
٧٤
٧٦
٧٨
٨٠
٨٢
٨٤
٨٦
٨٨
٩٠
٩٢
٩٤
٩٦
٩٨
١٠٠



21

و می بیند فکر کنی کتب رسیده از عمر فباع اولاد با هم
والا غور و میت قصه مطرف از اعلان ما مونا جگر و ملا

ثم قال القاض بلعل الله، أشار بقوله العرانة التي قول ملح يبلغ إذا أكل ما مؤخره وما يبي
لها ما أنزل إليه من استبعاد كلام القاض أن مفتاحه أنه لا يفتح له إلا جاذبة من طلب فكر رسمه أن يكون
منهجا بغير العرانة والبطنة والمنقول على ملح وأبي حبيب في ذلك أنها هو الالتصاف باللامانة البعثة
له في هذه الخلة والخرقة وذلك مع عرق البطنة أقوى منه معلما فاشترطه البعثة بعد ح التفت
أنسب وأيضا اللامانة المطلوبة مع من تخرج من العرانة كما في العبر مثلا بل هو منقول على قول ملح
يعمل على التفت باللامانة مع نفسه منه في المنطق التي لبعثة البعثة وبطنة أن كلاما الوصل العرانة
والبطنة لا تحصى أنت الله مني ذكر وأنا هنا في طر في مظهر النسخة كما رأيت في جواب الغفيل
وذكر الوصل في العرانة والتعبير أنه يعمل بالنسخة مع انطفا مظهر بغير العرانة والمعرفة
بقال **سبيل** بعض التفتيح على ابتاع جناحا فمكنه الباطن من نفعته رسم متجمل على القاض
ومظهر عليه من ذلك في زله وثبت عنكم أن سفي الجنان في ماء العبي مرة كرا بجازع بعض
من يتبع بالعين وأدعى أن الملك لافله ما مستطاع المشتري بالنسخة بائني حقه يعمل مظهر أنه
والاصل النسخة ومنه تفتيح وزجيع ولهو واسترا القاض وكلمة المشتري بأعصار المائل ملح قوله
يعمل بيج القاض بالنسخة التفتيح وهو يتبعنا عن ذلك في ذلك مع عرق اعطرا مظهر أنه **باجاب**
مفعلة في النسخة المصنعة على القاض بالحقبة بغير المقابلة مع انطفا بغير البعثة العرانة والبعثة بلان
تفتيح الباطن التفتيح وتصحيح النسخة من املها ماضية ومعمول بها وحج على القاض التفتيح
ما عبقا بغير عندي الحق بغيره في الحق بغيره ما مظهر به التفتيح الذي لم يكتشف في النسخة لا عتد
وجوه نفع ما مفعلة في التفتيح المذكور على أن يفتح إذا لم يفتح النسخة من مفعلة أنه لم يذكر التفتيح
في مفعلة أنه محل التفتيح والتي تفتيح وما ذكر معه فعل نفع في كل نفع الراس بعبدة اولة ومعه
اختزار عن ذلك اولة بأنه يكون في ذلك في موضع افتتاح إلى سم اولة قليلة الوصل في ال سم

حكم عليه برعوى بمان حفيظة لا يمنع ان يثقل ويصاغر بمان الخلاف ايضا موجود في حكم القاض حكاية
 بطل والقول بقول الشفعة في الحكم واصبح ومقابلته لا في القاض واني لما جئت لا فينا بل في ذلك
 الاصل من ان لانه في وجه الشفعة في على الشفعة في واخره في حبيب **ق** لعل المنة يعني ابي الحجاب
 منسوبة اما لاخر ابي حبيب به واما لانه قول ابي القاض واما لكون الشفعة في مع باخر ما ليس بمان
 واما المجموع من ومن نقل الخطاب ما مضى عليه في الخصم من قول مكي واصبح وايزه انك بقوله مانه
 نقل الشيخ ابو الحسن المصنف في راج الشك في الثاني عن ابي ريسان فان المصنف في حكم الحاكم في المان
 يثبت بالظاهر واليمين في ذلك في حكم الانشاء عن قول المني وبما ليس في مطلقا وتفرغ له هذا
 النقل وراج نفقات التي وجبت وقال العلامة سيب عن القاض والرائف في جواب له ما مضى في اذابت
 للمفوع عليه باليمين سنا من راج ببقاء القاض في كتمان الحبيب بانه قيل مع سنا من على ذلك في
 وبقي في ذلك الشيخ في قوله ملكا لان حكم الحاكم يثبت بالظاهر واليمين **قال** ابي ريسان وهو كفا من
 المرونة ومنع مكي واصبح وهو ان في رجع جاع من سماع عيسى وفرق في ذلك ابو عبد الله
 المكنا في جهات له واحج له ومثله في كتابي التفتا قال الاطاع ابي م زوق وعلى قول مكي
 صاحب الخصم يعني في قوله او بانه حكم له به في قوله وفي اختيار قول مكي واقتنى به ايضا
 الشيخ ابو الحسن المصنف في اثر التفسير في سانه فانه قال ما المختار مما قيل في حكم القاض يفور به في
 سنا من راج حل يثبت به اوجه **باجاب** حكم القاض يثبت سنا من يمين هذا المصنف في الحكم
 واصبح وهو ان في كتاب الافضية من قوله واعا مات القاض اوعى له في ديوانه شفعة في السنا في
 وعرا في قال وللطالب ان يجلد المطلوب بانه ان شفعة في الشفعة في الشفعة في ديوان القاض ما شفع
 بعا على اهر من نكل على الطالب وثبت الشفعة في الشفعة في ديوان القاض وما ثبت بالقول
 واليمين فيكونه بالظاهر واليمين اولى في الحكم الشك وفي شعبة من شعبه وما افادته في
 كتاب الشك في الشك في اختلاف في وجه في مفرار في بقاء القاض ان القول قول الزوج مع يمينه مما يجب
 وان اني بما لا يثبت في راج وكل ما قول قول في اوجه في سنا من يمين حكم القاض بالظاهر واليمين
 لانه اذا ثبت يمين الزوج فيقول الزوج بطلان يثبت بالظاهر واليمين اولى في راج راج وهو الصحيح
 في الحكم لان الشفعة في راجي على حكم القاض بالمان موضوع في المان بطلان المني والظاهر على
 الشفعة في بالمان او على الوكالة على ما قال ابي علان قلت ما افادته في مسألة المرونة
 في كتاب الافضية والشك في الشك في سبعة في راج راج وبياض والمتنص في القاض في رجع جاع
 في سماع عيسى في كتاب الشفعة في انك لا يجوز فيه الا سنا من وقاله ابي الماهر في

الواحدة

الواحدة واقتار له ابي حبيب وشعر له ابي الحجاب من وما اشار اليه سيب عن القاض في جوابه في
 الساب من تفوية القاض المكنا في القول بنبوت الحكم بسنا من يمين عن قوله في الشفعة في
 اختله حل في حكم الحاكم اذا شفع عليه سنا من راج وحل الشفعة في الحاكم **قلت**
 قال في كتاب حجر لا يجوز في ذلك سنا من يمين وقاله ابي الماهر في وان كان في مان وقال مكي
 جلي مع سنا من وثبت له القاض **قلت** ويقول مكي واقتنى في راج في اجوبته قال ابي حبيب
 السلا في تعليقه لانه في ليني بمان ويؤيد اني المان في استدل المكنا في مسألة الريان التي في
 افضية المرونة ومسألة الاختلاف في يفة القاض التي في سنا من الثاني **ق** قول الشيخ في
 عليهما ان يمين مع الظاهر اولى منهما مع القول ويقول ابي ريسان من مذهب مكي واصبح انه القاض
 من مذهب في المرونة في قال المكنا في بقوله الا استدل خلافا لما نقله ابي الحجاب عن ابي القاض
 اذ قال واما الشفعة في بالشفعة بمان بالشفعة في في قول المسئلة عام مستنة وثاني في الممان
 ورفع الحكم فيها لاول من يعلم من هذا ان في نازحان الاكفاء في حكم القاض بسنا من يمين بل في
 القبيح سيب يعني انه وجب في شفعة في على المنة ان في سنا من راج واذ كان الامم في مالا
 يمنع ان ترحل هذا الصورة في كذا في الشك في سنا من يمين وفرق في ماله في رفع الحكم فيها في ما في
 الشك ولو كان العمل بقول ابي القاض لما عمل وان في سيب عن القاض في القاض في ابي قول مكي
ق اما الصورة الثالثة وهي صورة النبوت بالشفعة في سنا من يمين في كتاب الحكم
 من اختله فيها ايضا بالشفعة في المرونة في المنة في عرو الاقتار في في ذلك في الشفعة في على
 الحكم وانه كان في سنا من يمين بسنا من يمين القاض الكتاب على نفسه **ق** ان قال في الخصم في يعرفه
 يعني الكتاب في في الشفعة **ق** ما راج الشك في ان في شفعة في راجوا ابطال يمين في القاض
 القوا بالشفعة في على الحكم في **ق** ما راج الشك في ان في شفعة في راجوا ابطال يمين في القاض
 والاكفاء بالشفعة في على خلفه في ان الشفعة في القاض عليه خارج عن قصور الشفعة في وان كان رفع
 ليعني واني كرامة الاكفاء بثبت امانة في ابي ابي البين في ذلك في بعض المتأخر في اصلا في قبول
 الاكفاء اذا شفع على حكم القاض من ونقل في التعبير هذا الكلام بعينه عن ابي عبد الصلا وقال ابي حبيب
 لما كانت نصوص الروايات واضحة بلفظ نبوت كتب القاض في في الشفعة في على خلفه قال ابي
 المناه في اهل اهل في في البلاء التي في شفعة في ابي على قبول كتب القاض في الاكفاء في
 والقاض في في في خلفه القاض في ان الشفعة في على ذلك ولا خاتمة في ولا يستطيع اهر مما في
 في مع عنه مع اذ لا عمل خلافا في مذهب ما انك ان كتاب القاض لا يجوز في في خلفه في الغرض

فان
 نبوت

ب
بالتکتاب

[illegible]

٢٠ وعند تليق الخضر له * مع التليق فروعنا عملها

[illegible]

وائے

[illegible]

وله ابن مسعود في النكح قوله: • عا القيف يعوز زيل

وفيل وما العزول اعلموا : الا انتم ائمة برت ومجول

في بيان الفاضل ابي سمعون رحمه الله عمل على قلبه التسعون من اللطيف لاجل ما رواه زبادة
 الجوزي اعمل ان من الموعود لا تنفعه على مسعاة في الزور وما كان للفاضل قلبه التسعون العرون
 اذ اشتهت له ربة فيما سقروا به فان علموا قبل مسعاه نفعه والاعاء يفلسوا بقولهم وما الكفاية
 انه بلوا والواو يعني اوايد اعملوا ونبهوا ان اعملوا الى اليمين اورعوا ان تكلوا عنها فان كنتم
 في معنى البيت الاول اعمل في انك يعني عمل ابي سمعون في معنى في قلبه التسعون وكذا في
 رواه اللطيف اعي بزيادك **و** سمعته يعني ابي سمعون في انك في باب قرب للناس افضية بقر ما
 اخر ثروا في الجوزي **و** نص التبعة واما كونه اذ الفاضل قلبه التسعون ان استرب من غير مقلد فاض
 النفقات ابي جعفر فاض الجماعة في طبة حلقه تسعون في تركته باله ان ما سقروا به في **و** روى في
 ابي وضاح انه قال اري لبعده ان من ان قلبه التسعون ابي وضاح في اغزى سمعون لم كتب
 اعني الشاهق على البيت الثاني فاعدا ايضا في باب قرب للناس افضية بقر ما اخر ثروا في الجوزي **و**
 قلبه التسعون اذ اقلبت ربة في افضية وخر في ابي في معنى في التبعة وكذا في رجوع اسم الى



20

8

التواضعة فان ابننا في التواضعة

6

وَمَا تَسْأَلُوهُمَ لِمَا يُفْعَلُ بِهِ
وَمَا تَكْبُرُ تَلَفُ هَت

كُلَّ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ فِيمَا يَكْتُمُونَ
أَفَلَمْ يَلْحَظُوا لِقَطْعِ نَبْلِ الْبَيْتِ

ب
مکتوبات

ملائكة

تفتت

15

[illegible]

فيله بكلافه في عهده في الامن بفسار اختياره والله اعلم
والقول بيبك في سماع المصلحة في العيف بترافعا بينة

[illegible]

وفى

وفكر كل هذا هو العمل الجار كثيرًا ومعناك عمل آخر وعنوان العمل يلغى ويؤخذ في اللغز الشفاعة
عن الغرض بنجسه **قال** سيبويه في اللغز لا يكتبون رسم ما سئلوا به ولا يصفوه أسماء مع
فيهم ولا يصفونهم عنه وأنتج أنهم يكتبون في اللغز ما فيه لئلا يفسدوا وصف الكليات
أما أن يلغز وأما أن يقرر فاما على اللغز فيكتبون في الكليات ويطلقون على الغرض ما هو
ما فيه عنهم في أن يصف على اسم كل واحد فيسألوا عنه فيطلبوا علامة على أنه من كذا وكذا
في رسمه من كذا وكذا في الغرض اللغز بنجسه على الأصل في اللغز **وقر** رأيت بعض فضلاء جامعي
يعمل في الكليات فيخرج للكاتب الآية التفسير فيلزم مع هذا الجواب أن يكون الكاتب في العمل القربة بظاهرة
التزويج وأما على اللغز في الجار كثيرًا كما تقرر في الحكاية وفي عمل العمل في ذلك بتارة يفيض ذلك
على عمل واحد يعينه الغرض لذلك كما تقرر في نص السماع على سيبويه في الجار في قوله لا تروى
وسيبويه على إرادة الغرض في قوله في ويبي في زمانها وتارة يضاعف ذلك لكل من فرم الغرض
للشفاعة فيكون التقديم للشفاعة منتهى للتقدم لسماع الشفاعة ومع هذا على كل واحد وعلى
كل من الوجهين فالسماع في اللغز مع التعيين أو عدمه مفرغ من الغرض لذلك ولشهادة يكتب
الغرض كسفر والروى من فرم لذلك كما تقرر في الحكاية فيكون هذا المفرغ بركة من الغرض كالموجود
للخليفة أو الجار له وإذا كان كذلك فكلها حكمها في عدم الاعتراض فيه وعدمه في ذلك مع عدم
التعيين على ما تقرر في العشرة في الاستبعاد بهذا اللغز على المعنى أو غير له ويراجع الاستبعاد
به في المعنى ما يأتي في أصل الاستبعاد من جواب الشيخ إيد العبد العبد في طلب الحاكم
ما يزيل الاجتماع والاحتمال بنجسه أو يبيد في بيان الحاصل في الاستبعاد إرادته وإذا صح الاستبعاد
في بعض اللغز عن الخليل للامتحان صح في جميعه وفي الجاه ما عن الشيخ إيد الخس الفقيه في جوابه
الذي في الاستبعاد أيضًا إذا كان هذا هو الذي عنده في مختلف من الغرض على ذلك فكان المتكلم
ينبغي في استبعاد الغرض على ثبوت في غيره إن غير له كما يعرف في مشعر أن هذا عن
هو يعني كلام المتكلم **قال** سيبويه في ولم يجر به هذا الباب عمل فيما علمت وفيه تقدم في العمل
في بعض البلاد أن اللغز يصنع منقول وعادة لا يلقى ما فيه بل من باب التقلد وكثير ما يقع
التميز به وضروبه غير حاصلة ولا يصح التميز به في كل واحد وكل واحد في الغرض في هذا المفعول
في التمر عن التامر وما أشار إليه في جوابي العبد إيد الخس تقرر لما قلناه في تميز قولهم ومكن
من نسخة استبعاد التميز إذا ثبت هذا المفعول سيبويه في التمر في التمر فقلنا قبل هذا في
يقع عمله على منعه في أصله إلى مع الثاني كما هو كان الكليات إحداهما أو غير رأيت

عن الغرض بنحوه **قال** سيبويه في اللغوية لا يتبين رسم ما سلفوا بكونه يصفوه انما هو مع
فيكون مع لغوه مع غيره واصحح انه كتاب يثبت في الكيفية الغرض ما فيه ليس من وجميعه ومنه ان الكتاب
اما ان يلقى واما ان يقرب بما على الالفاظ فيكتب في الكتاب ويطلع به الغرض فيكون عن
ما فيه عن مع الى مع ويضع على اسم كل واحد شيئا الا انه لا ينفذها علامة على انه من شعور كما ذكره
في مع 4 من عاده وياض الغرض الالفاظ بنحوه على الاصل في الالفاظ **وقر** رابعا بعض فضالة ما
يعمل في الكتاب فيخرج للكتاب الالفاظ التفسير فيكون مع غير امل بل براه يكون الكتاب في العمل المعينة بضاعة
التوبيخ واما العمل الاخر فيكون في كثير من النظم في الحكاية وفي تلك العمل في ذلك بتارة فيقول ذلك
على عمل واحد بعينه الغرض لذلك كما تقدم في ذي السماع على سيبويه في الفيل في عروكة الا ان
وسيبويه على ايد الغرض في عروكة الفيل في رمانها وتارة في سماع ذلك لعل في غير من الغرض
للمشاهدة في كل من التقدير للمشاهدة في منتهى للتقدير لسماع السماعات ومع تقاسم كل خاص وعلى
كل من الوجه في الاجتماع في اللغوية مع التعيين او غير من الغرض لذلك ولغوا في يكتب
الغرض شعور والري في غير ذلك كما تقدم في الحكاية فيكون لغوا في الغرض براه في الغرض كل موجود
للتخليع او الجواز واذا كان كذلك فكلها حكمها في عروكة الاخر في عروكة ذلك مع عروكة
التعيين على في نقله كالعروكة في الاكفاء بغرض الالفاظ على التعيين او غير له ويراجع الاكفاء
به في التعيين ما ياتي في فصل الاستعصار من جواب الشيخ ايد الفصل العفلة في تطلب الحكم
ما في ذلك الجمال والاحتمال بنحوه اولى يكون به من الاصل في الاستعصار اداء واذا صح الاكفاء
في بعض الالفاظ عن المزيل للامعان في جميعه وفي الالفاظ ما عن الشيخ ايد الحسني الصغير في جوابه
الذي في الاستعصار ايضا ما اذا كان لغوا في لغوي عنده في مختلف من الغرض على ذلك فقال المتكلم
ينبغي في استعمله الغرض على ثبوت في عنده ان غير له في بعضه كما يعرف في شعور ان براه عنده
في بعضه كلاله في المتكلم **قال** سيبويه في علم في بد لغوا في الباب عمل فيما علمت وفيه تقدم في العمل
في بعض الالفاظ ان اللغوية يسمع من غير ان كان لغوا في اللغوية ما في باب الفيل وكثير ما يقع
التي في به وشروطه في حاصلة ولا يصح المشروط في كل واحد وكل واحد في اللغوية في لغوا في لغوي
في الترخ عن الترخ وما اشار اليه في جوابي العفلة واه الحسني تقدم لغوا في لغوي في لغوي في لغوي
في نسخة الاستعصار التي اخذت لغوا في لغوي في اللغوية في لغوي في لغوي في لغوي في لغوي في لغوي
يقع عروكة على فتيحه في اسم على الى مع الثاني كلاله كان الكتاب اخرها او غير له **وقر** رابعا

والدركم

تواصي

[illegible]

۱۰

والله

الشمس

117

وارج التسهيل والتفجير عن الغفلة ان اتى مشغوعا
 يعني انه جرى العمل بتاريخ التسهيل والتفجير المشغوع فيه على الغفلة وان كانه لا يتيقن
 قبل ملاءة ان من استعمل تاريخ التسهيل فان الوهم فيه في المنهج الباطني اعلم انه لا بد ان يعرف
 الساهر مشغوعا في كل عصر في الغفلة ما يبينه على التاريخ في الاكمل ثم قال واستعملوا في
 التاريخ في موضوعي احدهما ما اشعر به الغفلة والكل على التسهيل والتفجير والتعريف على نظر
 فيه الثاني اشعره المشغوع على شغافه تقع على خلافه في واصل هذا الشيخ اذ اصحاب الغفلة
 في اول وتأليفه ونقل كلامه بلطفه ابي حنيفة في الباب الثالث والتطابق في الغفلة بالمشغوع على
 التسهيل المشغوع في وذكركم في مذهب علم اللامية ان التاريخ يعني ان قال كتب على قوله وتاريخ
 تسهيل قوله انني فالحق لا بد من تاريخ المشغوع في الموضوعي احدهما ما اشعر به الغفلة
 والكل على انفسهم في تسهيل وتفسير قال **ج** وزاد يعني ان قال يعرف ما منه **قلت** جرى العمل
 بعام بالتاريخ وهو كلام ان قال ملاءة الساهر لما في التسهيل **و** احكم ابي سفل ما منه قال
 يعني ابي غناب وانما الصنف الكفر في تفسير وقت الاشغاف بما اشعر به الغفلة والكل على
 تسهيلهم وتفسيرهم لانه يوم في ما يضاف في الاول **و** الى ابي الاضاف في الاول التمام والتزام
 ان يضيح في التاريخ في التاريخ ان ابي سفل قال قبل ما تفرع قلت لابي غناب ما قنار في
 اشعر في عصر تاريخه متفرع من بعض الناس بكتب عا طبا اسمه عن اشعر قبله فيقول وبلان
 ابي بلان وكتب في سنن كرامى سنة كرا **و** يضع بكتب وبلان ابي بلان اشعر المتبايعان في
 سنن كرامى سنة كرا ببلان في كل الناس يكتبون وكتب في سنن كرامى سنة كرا و تفرع ذلك ابي
 عبر الى و بقال الصحيح ان يكتب اشعر المتبايعان او بلان وبلان بما هو في ملاءة الكتاب عنهما
 في سنن كرامى سنة كرا وفيها بالحالة الموصوفة فيه ابي الحق والبراز فان ابي غناب والصواب
 ملاءة بقاله ابي عبر الى و بقلت له ببلان اشعر مشغوعا في يوم رخصا بقاله فيقول في ذلك
 قال بعض من بعض لانه كتب قال هو كرا **و** في يقع في المشغوع فيه تمام وزاد يضيح في ان
 تاريخ المشغوع في ببلان من تفسير مشغوعا بتاريخ وقت الاشغاف فان يعني ابي غناب وانما الصنف

اختر التلك ونذكر ان ايركة ذلك هو الواجب قبل الاجازة وما يصح دون عورة
بمثل لغز الحوزة قال تعالى ان اير على التلك اذا بطلت النعمة لغز الحوزة
رجع الى الارض كانه مال النعمان وعل ترخله الوصية اية في ذلك خلاف **وب**
المعيار **سبيل** اي منقول يدل يرخل الموصي ليع فيما بطلت وفسد من النعمان اية **جا**
جاء في انفق فوكان امره ليع الرضوخ لان بقاء الموصي تحت ير الواجب عنى مات
يبيع من انفق ار ملك الموصي ليع وقبيل برك انه مال من مال الواجب لم ينقل عن ملكه
حتى مات برخلت فيه النعمة كما دخلت في سراج متملكاته والقول الثاني عزم الرضوخ
لان بطلت النعمة انما حصل بالموت فكان الموصي يتم لانه مال حرر الموصي بعرضه بقاءه ليع
به فلم يفصل بالوصية انما لم يعلم به مع شخ قال الشيخ **وسبيل** البقية فاقض غمارك في وقتك ابو
عمر انه من الحبيب المتصوره عن رجل توفي له ولدان في ان وقرك كل واحد منهما
اولاد ابا فقام اجر المذكر اجماعا المذكر في مقام ابي ببيع وان لم يمتز لتع ان لو كانا
حيين في توفي اجر وترك ولده والجر اير المذكر في وتنازعوا بطلت للجر اير تساء اية
فاجاب ان كان الامم كما في فعل الجر اير اية يتنزل منزلة الوصية وتخرج من اياها
فلم التلك بقتهم في بقتهم على في ايتهم وهو الصحيح وبه العمل ووقع عليها التنازع
برتبة جاني امام الامام مودة في غير الله في في الشيخ الشريفي رحمه الله وابتى سبيل
محبى جلال بفتح في ذلك وان لا تساء للمعير لغز عيارته في حياة جده لانها صبة لم تقبض
واجرى جعل الجر في النعمة وافتد سبيل في في التنازع وسبيل غير الواجب وغيرهما ورة مع
سبيل يعقوب ايريه وجعلها وصية للنعمة لما عزموا ويرجعوا في ذلك واتبعوه وبه كانوا يفترونه
في التنازل في وقتهم وبه في هذا الجواب اطلاق وعزم في في وانما يقع ما ذكر من الخلاف والفتوى
في الصورة التي في هذا ما اولا اذ مات الموصي له قبل الحوزة بعد الاجازة واذ في الموصي له
حتى استنزل المير او مات قال الخطاب في قوله وان اير من بطلت واختلاف اذ اجاز الوارث
ولا في في بقتهم في ذلك الموصي له حتى استنزل الوارث او مات بقاء في كتاب في مخرج ماء
الوارث وورثته ايريه لانها نعمة لم في في وقاله ان سبيل مير الوصية الاب بقتهم في الابي
قال اير في في الاول احسوا وانهم فلا في اير في الفصار مع بقتهم كلام الخطاب في في في
كلام الشيخ بقتهم اختصار فلت في اير اية التوركة في الصورة التي في وضه يرل على اكون
الوصية وقعت باكر من التلك اذ لو كانت بالتلك بما قل لم في في اير اية اجازت في قوله في

اول الشيخ ثم مات المير بالنعمة وقوله بقتهم في في تعيى كل اختلاف اذ مات الموصي له
قبل الحوزة بعد الاجازة في ذلك عن نظر من موت المير بالنعمة بعد القبول وقبل الحوزة لا يوجب
البطلان ولو على القول بان الاجازة ابتداء عطية بل ان الموت في بطلان النعمة انما هو موت
الوارث لا موت الموصي له وفرض في التوركة على بقاء ايمان في باب النعمة وانه وصية نعمة
في اول غير لم يفيضها حتى مات بلوركة التي ومير الغير في بقتهم وليس لك ان تنفع به
ينقل التوركة في في قوله بقتهم في قوله الذي ايضا في واخر كلامه واذ في الموصي له حتى
استنزل المير او مات يرل على ان الكلام في اير التلك المتوفى على اجازة الوارث وقوله
قبل في ذلك في تعليل اختلاف الفقهاء بناء على ان النعمة تلت بالحوزة في حياة المير ولا
بما وانهم رجعوا التي فتوى ايريه ان في ذلك وصية تنفع في التلك يرل على ان الكلام في بقتهم
الشيخ في هذا من التوركة في كلامه ترا مع وعلى كل حال هذا الحمل فان في التخيير بغير
عن التخييل بما فيه في التخليط وعزم التخييل في ذلك ان عزمنا في ايرهما بقتهم المير في
وموت في بقتهم الوارث منزلة الوارث ولا شك انه وصية لكونه انما فسر التلك بالتكس
نفع التلك بالنعمة بعد موته هو اير التلك بالتكس ولم في اير بقتهم له عطية ياخر بها في حياته
وكل عطية تنفع على موت المير بقتهم وصية وتوقع في عزم ايريه في العطفاء ان
في ذلك نعمة دعوى المير في بقتهم بقتهم وعودة في بقتهم هذا البقت ثانيا اجازة في
التوركة المير بالنعمة ز اير التلك وهذا دعوى مختلف في انه ابتداء عطية او تفر في بقتهم الميت
بقتهم الاول فيحتاج الى الحوزة وعلى الثاني لا فيحتاج في ذلك في في اختلاف اذ ائنت هذا
بالوصية معلوم حكما وانما في في التلك وان يقول الموصي له المير بقتهم موت الموصي
ثم لم كما في المختص واي في هذا المير وانظر اذ مات المير قبل القبول وبعد موت
الموصي بقتهم كالتسعة واختيار التوركة في في القبول فانه في التوركة مودة في بقتهم المير بقتهم علم
الموصي بقتهم اية في في بقتهم الموصي له ان المير بقتهم وان مات بقتهم بقتهم التوركة
الموصي له في في بقتهم بقتهم بقتهم الموصي له على ثلاثة افعال في بقتهم
الموصي بقتهم الموصي له بعد موته بل ان مات بقتهم في ذلك الموصي له بقتهم بقتهم في القبول فانه
مات في في التوركة في في اذ مات الموصي له بقتهم الوصية ولا يفهم بقتهم مفاضة فانه ابو
بقتهم المير بقتهم في بقتهم الموصي له في القبول وهو اير في في اشترا مع بقتهم في اذ ان
اذا مات الموصي له بعد موت الموصي بالوصية التوركة هو اير في في هذا الكلام في حكايته

الانوار الثلاثة قول ابي جمانة في ذكره في ابي الحوي ما نفعه اما قبول الموصى له من ذهب
المرونة انه لا يحتاج الى قبوله قبل موته ولا الى علمه وقبوله ما يورث عنه وللورثة ان لا
يقبلوا قبل ان ياتوا من الميت ليس للورثة ان ياتوا قبلها الموصى له وان لم يقبل سقطت الورثة
بها وقاله غير الوهاب وهو من ذهب الشافعي بطلان القول ان موت الموصى له لا يورث
بقول الوصية الا على القول الثاني في كلام المتين وهو الثالث في كلام ابي جمانة لا على
المشهور ان يورث من ذهب المرونة ولا على القول الاول وجع بقوله ان مات ابي الموصى له فطبع له
للموصى له على المشهور في موته وجب ان لا يات من ذهب الموصى له لما تقدم في بيان ان من ذهب
المرونة ان القبول يورث عنه ان لم يسمع منه قبل موته قبول ولذا في ابي جمانة حتى يسمع
بالقبول ولا بالنسبة الى ابي الوهاب في الورثة لما تقدم في ذلك في نقل **قوله** في الورثة
ان وارث الموصى يتولى من ثلثه في قبضتها ما تقدمت الاشارة اليه من اختلاف اجازة الوارث في
الوصية باكثر من الثلث بل معنى اقتداء عينية او تفويض او تفويض ليعمل الميت في غير ما
عليه الخلاف في الاحتياج للورث وعزم الاحتياج والمشهور في ذلك هو القول الاول ولذا في المختار
وان اخرج بعينية **قوله** الميعار ما نفعه **وسئل** ميب ابو الحوي عن رجل اشترى من رجل اجازة الورثة
بل معنى تفويض او اقتداء عينية وما المشهور في ذلك من القولين فاجاب المشهور من القولين
انما اقتداء عينية لا تفويض فيقتضي كما يقتضي اليه العبات ونفله في الرثايش بل في غير ذلك مما
له في المعنى ونفعه **وسئل** رضى الله عنه في رجل اشترى من رجل المشهور من القولين في اجازة الورثة
للوصية بل يحتاج الى الورثة كالوصية او لا كما للوصية فقال المشهور انها تحتاج الى الورثة من جميع
كون الاجازة اقتداء عينية من قال ابي مائل بعد ذلك الجواب وهو مقتضى قوله في المرونة ومن
اوصى بجميع ماله وليس له الورثة واهل بيته من اجازة ذلك بلغ ما يدركه التليين واختلف في
دينه عيسى في رثايش كالعينية والعينية وقال ابي الفوار وغير الوهاب ليس في ذلك ابتداء
عينية وانما هو تفويض ليعمل الميت ونفله في التليين عن ابي مائل وهو ضعيف في التوفيق
من ذهب المرونة في الوصية للوارث انها ابتداء عينية بغيرها اذا اوصى الاب باكثر من ثلثه بلا جاز
الابن وعليه في بيان ابي القاسم للغ ما في ابي جمانة واستحسنه الشيخ والقول الثاني
يعني كونها تفويض الاب الفوار واهل بيته نفله الفاضل ابو جحر والباقي عن المذهب
من ذلك انما الثاني ان الغطاء الثلاثة ابا الحوي واهل بيته ابا الوهاب واختار القول بان
اجازة الورثة تفويض ليعمل الميت بل ينفذوا عن المذهب في قوله ونفله المازي في الورثة والوصية

في الميعار جواب **سئل** ابي جمانة عن رجل اشترى من رجل اجازة الورثة في ماله من اجازة عزم الموصى له
الوصية وفيه اختيار الشيخ والتوفيق في قوله ابي القاسم للغ ما في ابي جمانة وتضعيفه قول ابي مائل
بقول ابي القاسم في ذلك ميب المذهب في ذلك واذا جاز قال ابي مائل في قوله ابي القاسم في
الجموعه عن ابي القاسم واشتبه في مسألة المرونة ومعنى اجازة الوارث وعليه في حديثه ما دلل
في اجازة قال ابي مائل لانه يعنى للتليين وتضعيفه ان اهل القياس ان لا تجوز الوصية لتعليقها
على انقطاع الولادة لا في الشئ فيبقى للميت ثلثه ماله فيبقى عن الوارث في ابي جمانة
قوله ان اذن عليه السلام ان الله اعطاكم تلك الاموالكم بعروا تكم زيادة على اعمالكم واذا اخذوا الى ابي
ملك للوارث على الموصى في الموت كانت اجازة الوارث عينية مع **تنبيه على الاول**
اذا كان الورثة في اجازة الوارث ما حاله الوارث بماله مانع من الورثة سواء كان الوارث سابقا
على وقت الاجازة او لاحد بعرضها على المشهور فان مولد كتاب الفارسة انشاء كلام نقله
عن ابي عبد السلام في الباقي على انما يعنى العينية لو هيئت وفكر كان تراثي دينها بما له
قبل العينية انما لا تجوز لانه ليس له ان يعطى ملك غيره فان واما ان اذن دينها بما له
بعد العينية قبل الحيازة فقال ابي الماحسون ومطى الوارث اولى وتبطل المرونة والعينية
ما اعتبر ابو الحيازة وقال اصبح المرونة اولى من الوارث الحوي والباقي اعني يوم المرونة لا يوم الحيازة
من بعد فخره في عينية ورثة نقله عن مولد الفارسة ما فيه تاييد لما ذكرناه في حكم الوارث
ومع قوله ما نفعه فان الشيخ اختلف اذا اجاز الوارث يعنى الوصية في ابي مائل وفيه عليه ولم
يقبل في ذلك الموصى له حتى استمر الوارث او مات فقال ابي القاسم في ما الميت او رثته اهو
بها لا انها عينية في قبضه وان اشبه ميراث الوصية الاب قبل دين الميراث والاول اخص من نقل
اب الحوي في القبي **قلت** مثل معاذ الذي التزم الورثة الموقوف عن الشيخ من كونه التوفيق في مع
في قوله اني قوله قبل دين الميراث وكذا في نقل ابي جمانة عن المتين وتقدم فيما قبلنا من
كلام الشيخ نقله عن ابي مائل في ذلك في قوله انما صاحب الفارسة ان قوله الاول اخص من كلام
الشيخ ومع ذلك انما كلفه الشيخ في قوله له في فسخي المتين **قوله** في ابي جمانة نقله عن ابي
الفوار وهو يعبر لما في ان ابي الفوار قبله بالاجازة تفويض ليعمل الميت ولم ينقل غيره
والله اعلم **الثاني** ما سبق من النقل عن المتين في قوله ولم يقبل في ذلك الموصى له ملكه
في **قوله** لا يورثه الشيخ فيبقى وقال وهو تصحيح والصواب في قبضه من القبي ان ينفذ الوارث
بريل التعليل بانها عينية لم تخرج واذا اجازة في القبول العار عن القبي عنى يعطى افع

فقد عرفت الخ **قلت** وبما اتفقنا (أي قاضي الخ) والتميم في تقديمه وبما أنه التوفيق

وحيث بالملأ ومعها وحيث ثم له ان يجر جعل

ليقامي والحيي نفلا . بي جمع ان عينها اوله فلا

لم يفرح نفوس الامة يا معني ان انا اعمل جري بالمال في الو

قال الشافعي في شرح تكملة الامارات يعني ان العمل جري بالصلح في الوصية التي التزم بها مبيعان
عزم الى جوع وذكر القنوي في جواب له ان الزينة البتوى ومضى بد القضاء عن المتأخر في ان جوع
في الوصية المتزعم مبيعا عزم الى جوع وقال ابن عرفة هو المصحح وفي رواية هو الملتزم فقال وبه كان
يستهيئنا بسبب غير الله العبروس وقيل من بعد من المتأخر في نه وسبب من العبد العباس
عزم الى جوع واستلم عزم الى جوع مبيعا ثم رجع عن هذا بل ثبت ان لا وكيد ان ماله في وصية لان
تضمنه لغيره فعل له ان جوع له وان قلتم بان جوع فعل مطلقا عينها احوالا وما الزينة العمل في ذلك
ما جالب لاختلاف معنى التزم ان لا يرجع في وصية بغيره ليس له ان جوع وبه اجتنى العبروس وتكررت
به متبعا الصراج وقبل له ان جوع وتزنا العزم وصححه غير واحد من العلماء وقيل ان عينها ماله في
الرجوع والابلا فانه فوع من القناعة ومن الزينة انفق عليه في البتوى وفي ذلك في المعيد وقال
القاضي الجبب مبيعا المضموع الزينة عليه عمل المتأخر في وخصوصا العمل بما في وقال في شيخنا الفقار اجب
بسبب حجر القنوي ان حكم بسبب عزمي عازون وسبب غير الواهر التوشح في جري بالصلح والمنصر في
له ان جوع بلوا التزم عزمه في اوصى بكافية في غير ان جوع في الاولى بلا فتى ابن زينة بل في الاولى في
وبطلان التلافة واجتنى بسبب غير الله العبروس بلا فتى بل فيها وتوقف مبيعا التلافة في المكاتب
ولا يخفى في قرب ما ذكرناه على بصيرة السواك في وقال بخلافه اختلفوا في ذلك الموضع ان كان جوع له
في وصية على افواه بغيره لم يملكه وقبله يملكه وبه فان التفرق واني من زوجه وعجزها
وذكر بعض المسئلة عن تخصيص التينة في الوضوء ببعض الصلوات وقاسمها عليه وذكر في
الوكايل المجموعة اذا كان الموصي رجعت عن كل وصية بمصر جوع عن كل وصية ماله في وصية ماله فان
لا رجوع في مبيعا بل يكون ذلك رجوعا عن مبيعا العزم الابا فتى عمل الى جوع عنها وقيل ان جوع
ما في التلافة بعقوب وقيل ان جوع ان كان الموصي مبيعا وقيل ان كان مبيعا وقيل ان التلافة بطل
الوصية تامل في ذلك وانظر المعتبر اول الوصايا مبيعا التلافة في من الوصايا المتأخرة بسبب عزم
العزم التي ياتى في نه بسبب **قالب** فمن كلامه رحمه الله الما تارة التي كثير من نصوص الائمة

وینا وینا

وقيل ويصح المنقول في المعيار وغيره وان كان معناه انه اجتمع في ذلك واثبتت بعضا بعضا ما وثقت
عليه مما لا تعلو بالنظر ما عرى الحكم بالصلح المتعار فيه بالبيت الاول جازم انفسه الاعلى نقل الصالح
ما عرى الحكم بالصلح المتعار فيه بالبيت له عيسى علي بن عمارون ومسيح بن عمار التوسلي ومعه
وانه اعلم كون المصلحة مشككة لقوله الخلاف في ميعاد وفراغ التبع ان عيسى بن الحكم وجد الحكم
نزيها يعني انصبي الى الصلح وحققها عليه ثم وقال الشيخ **ع** في محبت التوسلي من ثمة على
اللامية الاختيار عند فراغ التبع واد الصلح **واعلم** ان التوسية في احكامها ثلث التوس في
الوجع ميعاد بل حكمي لا اعم بيب ابو عبد الله الشيخ التلمذاني للامع على امتثال ميعاد عن التزور
اللزوم الفلف اني في فتح ال مسائل في اوص بوجبة على انها تنجز بوثه في حق او غير ثم
براهن واره الى وجع بلغة انك لك التوسية عند محل المتبوع وتلقاها بالهوى التوس فيقول التوس
له ثم عزاه كلها الى اوفعت مطابقة بما ما ان التزم ميعاد عن الوجع بعضي حل الخلاف في العلماء

قوله المعيار **سبل** بغض الشيوخ **قال** في المعيار **وسبل** (أي حيث عزم مضمينه ان يملأنا استعصر على
 نوعه انه متى حضره رغبة اخذه بملأه كرا وكرا وان مات قبله انك جسد وصية
 لسماي ملأه والنزع عزم الوجود في نفع العظيمة ثم تومي بفتح من يطلب العظيمة بالحق ورئته
 رضى وصيلى تارخها بعد رسم العظيمة وفي كل منها ان ملأه الوصية فاصحة لما قبلها
 في الوفاة واجاب الوصية من العفة الجارية في الشرع ملأه الوجود عنها فكلما التزم ملاذ
 الشرع في الوصية عزم الوجود مرات في العفة اللازمة كما التزم واجاب (أي في عزمك اذا

١٤

السيرة

الصحيحة ان تعالج الجوع في وصيتنا بالشرع عزم الجوع بل ارجوع لهما ونعول على احوالهم
 (الشاطبة الزيتي حكاهما **تفصيل** ليس في محل الخلاف المتفرع الشراذم الوهم عزم رجوع
 مخصوص يعين به جوع بل تعاذل بين مد وقبيل الوصية ويلقى الى جوع المذكور الواقع بعرضه
في نوازله الشيخ سيب عبر الفقه والشرائع رحمهما الله **سبيل** على اوصاف لا يفيد
 بطلانها وخرجات في وصيتنا انه معما النفس زوجعنا سيما يفتقر زوجعنا مع بطلان الوصية بمعد
 كذب عليها فلما ماتت النفس الزوج سبها رجوعها عن الوصية المذكورة **باجاب** الوصية
 بان تلك لا يفيد صحيحة نافذة ولا اثر لما افنى به الزوج من الجوع لان الشئ اوصت فرفضت
 من بعد ذلك الجوع بالخصوص واستثنى من فيه اوصية بزيادك فليس تعاذل الوصية المثلث
 معها عزم الجوع الشئ اختلفت معها متاوه المتأخر في ما ذكرناه من الاستيلاء في ذلك على
 العيني وبغداد اجتنى ابو القاسم الغضائري في كل ذلك **قلت** ان كان يعنى ببلد القاسم من
 الشيخ ابا الفضل لكونه يكنى بزيادك ايضا عسما كذا به الشيخ بدر الدين محمد الفاي في كتابه
 ترجمان الربيع لم يذكره والله اعلم ما نقله المازي وطاع العيار حيث فلا **سبيل** سب فاعلم
 الغضائري على اوصى بطلان وفان اخلاف ان سب عزم ان يخلص على الجوع ما سبوا انما ان رجعت
 عروصته فذكر في جوع فزكر طعام ان وله سب عزم بل ارجع به عنى رجوع ثم توبى في ذلك
باجاب ان افنى به في مسئلتك ان اسها الموضع بال جوع عروصته لا اثر له في رجوع
 الوصية بل تستقيم فباللها لخص الموضع عر بقاء الى جوع اوة واستثنى عليه فيه وفحصينه
 ونص فيه بالثقة من وله في بقاء اما يتعلق بالثبوت الاول من كلام الشافعي اما التثبوت
 الثاني فزكر فيه مسئلة ونفى من اوصى بطلان مثلا واستثنى فيه وصيته انه كان جوع له فيها
 لم يعرف ذلك اوصى بوصية معلقة اية ان لم يرض فيها نسخ الاول في الجوع عنها والتم في
 ذلك على ما ذكر في التامخ خاصة اصل الوصية قال في التامخ وبذلك اجتنى العبروس من
 وابنى اليه في بطلان الثانية **قلت** انما هي انما ياتى على القول بجواز الجوع في الوصية
 المتلى فيها عزم الى جوع فيفتوى العبروس نعم بالتحاط في الثانية لما صرح به الشافعي في نقله
 عن القنوة من انه ايد العبروس كان يعنى بالقول يمنع الى جوع **قال** في المعيار **وسبيل**
 البر في عروصته اوصى بطلان اجل والشع عزم الى جوع في اوصى به ولا يخفى ما كان له جواب
 ايد رجوع انما الاول وانه مزعوب الخفيين واستقله المازي جواب ابن مسكان ان الوصية
 للثاني وانما ناسخة للاول **باجاب** الصواب انما الاول ونفى على جواب البر في

كان الموصى به جنانا فان اجتنى به بعضه ان غلبته الورثة حتى يورث الموصى له واجتنى ابن
 علوان اصراراً لم ينفذ ان الموصى به ان كان بعد ان اصابها كالتك وخوله جانه يوقفه بخلافه ثم يكون
 الموصى له اذ اوجر فان وان كان معيناً في ذلك خلافه ثم ولترى بعضاً ما في المعيار من جنانا ولا ينفذ
 في المصلحة فنفسه فان في فوازله الوصايا **وسمى** بعضه في اوصيته بملك ما تخلفه الاول
 مولى يورثه بنده او جعلت ذاك من الموصى على الابنة حتى يتبين من مستغف من مولى وكها
 ربع له غلات وبعروها انتعاباً في اربع اضعاف غلاته واراد الموصى بملكه وقال الورثة أنفسهم
 وانه يتخلى الموصى له الغلة الا بعد وجوهه وايضا طلب الورثة المصلحة مما له ينفعه في اربع
 جعلت بعضه الموصى به بالبيع والمعاوضة وما يصح للموصية من ثمن يسترى به ما يوقفه حتى يوجر
 مستغف اربعه **واجاب** في وفاء التملك في اربع المذكر ومولى غلته من يوم ومات الموصية
 التي وجوده مستغف ويكون ميراثي امي ان يوقف ميراثي ما في اربع من يستغف منه بملكه من ينظر له
 في مفرغ فذو او وصى اواب حتى يبلغ مبلغ من يفيض ليعيشه وان ابقى من وجوده غلة التملك
 الموقوف وما ينفعه من الغلة ميراثي جميع ورثة الموصى له في الورثة الموقوف للثلاثي البقاء على
 التملك في اربع المذكر وارادوا المصلحة اما بغيره او ببيع اجير التملك غلته في ذلك
 فان بيعه كان ما يملك في التملك موقوف ما ميراثي حتى يوجر من يستغف منه بملكه وجوهه
 غلته ميراثي اربعة يتخلى به ربعه لان الغلاب يباع عليه ربعه بالواجب وانه يستغف له **وسمى**
 ابو علوان علوان عرجل اوصى بملك ما تخلفه بغيره في قليل الاشياء وكثيرها الاول مولى
 من اجير يورثه في يكون اختلافه في ذلك من يوم ومات الموصى له ان يوجر الموصى له **واجاب**
 غلته التملك الموصى به اذ كان جزءاً من اوصيته لا يصح له كالتك او اقل يكون من جيب
 ومات الموصى الموصى به وجود الموصى له ولا اعلم الا ان في ذلك خلافاً وامان كان الموصى به معيناً
 مثل اللاباء برار معينته او جنة بعينها او غير بعينه مما يترك في ذلك من غلته من جيب ومات
 الموصى التي جيب وجود الموصى له بعينه خلافاً في الورثة وفي بعض الكتب قيل ما اشار اليه فيها
 موقوفه من اوصى في جيب بعينه جناناً او امة او غنماً بائناً الجنان عما او عاين او ورت
 الامة وذاك قبل موت الموصى والتك قبل الجنان وما في الامة وولترى بعضاً من الورثة
 للورثة دون الموصى له وما في الجنان بغير موقته من التملك في التملك بالتملك للموصى له وفيه تنوع
 التملك مع الامل في صلا المصلحة فالعوض قبل في معافاة وموقوف الكراوات في ذلك ان الغلة
 المجمعة في الديقاق تفرع مع الامل في التملك ما نظره بعضاً في اوصيته التملك في جده التملك

ضم

وسمى

وسمى في ملكها عبر الخبير في اذ الرضا فاجاب في كل الموصى له قبول ما اوصى به ومن
 جيب القبول يكون الاختلاف والتمسك على المشهور في القبول وقبول ما اذ لا يتصور الا بعد وجوهه
 فيقبل التملك له ويحكم له بما اوصى له به وبغلبته **وسمى** في ذلك الغنم ابو جيب التملك
 الموصى به ثم التورث **واجاب** الاختلاف للورثة يقتسمونه على جيب بعضه في ذلك التملك بعينه ما
 من موت الموصى وجود الموصى له ووقف ابن زبدة التملك على بعض الجواب موصى عليه **واجاب**
 المصلحة منصوصة لابي يوسف في الوصايا الثانية **وسمى** عنها ايضاً بعض البغضاء ما اجاب
 لاهي الموصى له قبل وجوهه في الاختلاف بل يعرفان للورثة يقتسمونه في كل المعيار بعضه
 اقتصاراً واختصاراً في ذلك كله الغنم التملك في جيبه فان ما فيه قلت انظر ما مضى في ابي
 ابي الرضا هو غلب ما في الورثة وما في الورثة من قول ابي الغنم بقول المشهور وصوابه ان يقول
 والمجمل به في القبول ان الغلة للورثة **تلي** في ذلك التملك رحمه الله التملك والتمسك في ابي
 بعضه القبول التملك في ابي علوان في ذلك مشهور في قول بعضه في ذلك يترك في اربعه اضعاف
 التملك نسبتته التي ابي علوان في ذلك مشهور في قول بعضه في ذلك يترك في اربعه اضعاف
 التملك في مشغى الغلة ميراثي على الخلاف في وقت ملك الموصى له التملك الموصى به اذا فاق
 قبله عموه الموصى ابي الحاجب وقبول الموصى في كل بغير الموت لا قبله بل جعل في اربعه اضعاف
 ملكه من جيب الموت وكرهه في ذلك لملك الموصى فان في التوفيق اختلاف اذ قبل الموت وفيه
 كان فاق القبول عن الموت بملكه اذ الموت كاشف ان الموصى به ملك الموصى له من جيب الموت
 وقيل انما حصل الملك جيب القبول فيكون الملك قبل القبول للورثة الموصى ثم فان ابي الحاجب
 وعليها ما يترك بغير الموت وقيل القبول في ورثته التوفيق اذ جعل في الاصح يكون للموصى له
 وعلى مفاجله يكون للورثة

• وفي الوصايا ما يورث الموت • في ذلك اذ اقبلت في الوقت •
 • وان تملك في موقته مختلفية • جوهه وقيل لا في الحقيقة •

فان في المعيار بغير فوارجة عن كذا اوصى فوازله البوع ما فيه ابن رستم ان اوصى له بدينارين
 غير موصوفة بمات التملك في اذ اوصى منه قبل موقته جوي ارضي بدينارين جيب
 موصوفة انه في جيبه في التملك في اذ اوصى موقته للورثة وصيته في يبيع بها على مطلق
 وذاك غير اذ اعلم بمجاهات اليه المصلحة قبل موقته جوي وصيته في يبيع بها على ما فان ابي
 كسنة جيب اوصى في جيب بدينارين ووزن التملك بدينارين بدينارين انفسه في ذلك اذ اوصى

واما

۷۶۹

[illegible]

عبر الله الى خلقه من الفعل المذكور عربى زرب وقال الله تعالى من اجل انك ما تفهم ولا تدري ان زرب
 من انبنى فخرى الوصى والاب معوانى يظن من كتاب النور والارضى من المرونة خلاف ما يدعى
 اجعل والاجارة من التصويبة يظن لاسي تغيب تخنن مسئلة اجعل والاجارة وقال فعل
 اللاب محمول على النظم معلى تغيب تخنن وما تغيب اليد يظن صواب ثنى فزرب مع وذلك
 في التوضيح عربى انكر ان يفسر على ما يقتضيه سبيله ان اللاب مما يشترط لولده من نفسه محمول على
 غير النظم حتى يثبت خلاجه ونقل مثل ذلك المتطابق حيث قال ويعد اللاب على صغر نفسه وابكار
 بناته جاز وبطلان ابراهيم محمول على النظم حتى يثبت خلاجه قال بعض الصيغ ومعرفة الاما لان
 اخلاص من الاما ان يكون معوا المختص لنفسه من ما ان ابنه معوا محمول على غير النظم حتى يثبت
 النظم **قلت** يعنى المتين بيقضى الصيغ اى ركن على علة في النظم عنم بزانك وفر فعل
 الشيخ ابو علي سيب كسوى رحال في نسخة كلام ابراهيم فقال ان زرب في كتاب
 التعبات الاول منه يحتاج في قراءة اللاب من ما ان ابنه الصغي انى معفة السراد للملابى ليللا يسترى
 منه بادل من فيتم لان اللاب مما جلت ويبنى اللاب محمول على غير السراد بخلاف ما يبيع له ويبنى
 في غير ذلك انك تبنى من قوله ابراهيم الفاسم في كتاب اجعل والاجارة من المرونة **الكتاب** ما
 داخ كلام الشيخ الصابى من انه لا يجوز عن مالك راى اياه ان يتناع الوصى من ما ان يتيه المراد به
 ابتاع الشيء الكثير الم له بان واما اليسير فبان قال في تحصيل المتبينة ولا يبيع الموصى ان يتناع
 لنفسه شيئا من ما يتيه بخلاف اللاب بان جعل فبنه ان كان سراد واجارة مالك في انقار
 كوصى يتناع مما راى من الاعاب باربعة ذنان ونحوها وذكر مالك اى مسلمون وفي المختصر طحا
 على ما يلقى الموصى ان يجعله ولا اشتاء من اثنية وتغيب بالنظم الا كما جازى فل نفسه وتصور
 بها المختصر والصعب

و على اولاده اوصى وما **سمى** سوى البغى بزانك على
 كى تقرى بكل ما **سمى** وعين البغى **وجمع** كله
 الا ان استثنى اذ املع **وما** وعكس السكون فيه **وفعا**
قال اى سئل رحمه الله في باب الوصاية بالابتاع والاموال ما نصه في مسائل الفاضل اى
 بكر اى زرب فان رجل فله في وصيته وله اودة صغار فوجعلت النظم لولم يملان وملان الى
 يملان اى يملان وله اولاد غير النظم يملان يملان في الابدان وان لم يتيه لانه حيث قال
 ولم يخل جميع مع فيل له كيه وفر منى من اراد ان يولى عليه فله توارثه ما غل لم يفل

فوجعلت النظم لولم يملان اى يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان
 وملان وملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان
 ملة الحلة باقى يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان
 وعلم فله الفاضل اى موفت في ولع **وما** يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان
 ملة يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان يملان
 وكذا في النظم والبغى والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام
 جنان لم ينعوا في ذلك فيل له من يكون ما نى وعلما يبنى للمتنص عليه الاما استثنى اى لى
 له الاما نى فان اصبح له كل شئ والاما استثنى اى ان كان يبع به والامان في الصفة اى ان كان
 يبع بها لانه انما استثنى الارضى البيضاء ولم يستثنى الجنان فامل ملة الحلة بكرة استثنى
 التصوي الارضى البيضاء لكانت مسئلة الفاضل سواء من نى اى سئل وبالفروض عليه فبعد ان
 انما لم رجه الله املان بالبيت الاول الى مسئلة اى زرب وبالبيت الثانى الى مسئلة التمايع
 واما النظم الثانى فله ان على نفل يكتفى المراد به ولعل معناه اذ وقع التوضيح
 في المسكوت عنه المحمول عن المتنص من نفل العموم ليل جميع اودة قتله لان
 الجعل به يفتح عن قصرة **وما** اعلم ان كلام اى سئل من ان التفرغ نفل غير واحد بلغة منصرف
 المتين والخطاب في الوصية وما عاب المعيار في فوازله السوع **وما** فوازله الوصاية ونفل في الذكر
 ايش مسئلة سماع اصبح فامة على فحوما وفعت في العينية ومن ثما صفا فوله **وما** واخ ما بعد
 قوله ولم يستثنى الجنان ما نصه الا ان تكون الارضى منى الجنان عن النامى وكذا انك تبنى
 وتنصب وتنجى فتكون له باستثناءه ونفل المسئلة فتشخص الشيخ الخطاب اول باب النعمة
 وانصفا بكلام اى ركن عليها فبان قال اى ركنه وملا كما قال انه فرتنص عليه جميع ميراثه
 الا الارضى البيضاء موجب ان يكون الجنان داخل في الصفة الا ان تكون عن النامى من الارضى
 البيضاء موجب ان يكون الجنان داخل في الصفة الا ان تكون عن النامى من الارضى البيضاء كما
 قال مع **قلت** ويسمى مسئلة اى زرب المذكورة ما نفل **وما** في باب الوفا ونصه مسئلة اذ اصبح
 على ولده وقال يملان وملان ولم يسمي الا من يملان يملان يملان يملان يملان يملان
 الوافى لوصي على ولده ومان يملان وملان ولم يسمي الا من يملان يملان يملان يملان يملان
 المستعرة في اكلع اى زيدا منى اوصى وقال جعلت النظم على ولم يملان وملان اى يملان
 في اولاده منى لم يسمي ميعل الابناء فاص على المسمى اى من يملان يملان يملان يملان يملان

وسئل الثالث

میلانی

جمع

[illegible]

[illegible]

ع

على مالك فهي حليمة رفيق لابنه ان لا يبيعهم الا بشئ سماه وللخالفين فقال له انما
 ابيعهم لبني معك فقال مالك ابيعهم بغير دين الخالف فقالوا لا بغيره اري ان يبيعهم وما كان
 ابن مالك في ذلك فقال في ينظم لهم واستشعر بعبادة المسلمة ولم يذكر ما جرى به العمل به
 ومثله في المعيار بعبادة الحكم الوصي ومفرغ الغايه وامسا وانما التصديق انما كان بغير حاج ابنه
 ولا بنه اولاء صفار بغير تقدم في كلام ابن رستم على مسئلة سماع ابن الغاصم ان لا يبيع مالك
 رضي الله عنه جعله في حكم الوصي على ولدينه ملازم ابنه حفيظ ابيعنا وقال ح علي
 قوله المختص وانما يوصى على الحجر عليه اب بعبادة ان كان الاب ركبيرا كما تنفره بان كان الاب
 صغيرا ونحوه ولاية ابيه بالحجر الولاية على ولده وولد له ويوصى عليهم ويكون وصيه وصيا عليهم
 وقيل لا يكون وصيه وصيا عليهم نه بطلان قوله ان ولاية الحجر على ولده وولد له في بيعنا الخلفاء
 الذين في ولاية الوصي على ولدينه والله ولي التوفيق

ولا اخلال لوصي التهم الا لعزير بين ما التزم

في بيان الوصي على الاموات اغافل الوصية ثم اراء الاخلال منها بغير موت الوصي بليين له
 في ان لا لعزير بين وسواء قبل بعبادة او صر منه ما يراد على ذلك قال في المعيار ونسب
 يعني ابن الحاج عن رجل اوصى الى رجل ببنه فمات الوصي بغير موت الوصي وبعث ابنه الشفي
 للمتامي ان يتيم امه انك الا يضاء التي رجله في ويحل نعم من الا يضاء فعله في التام ان
 فاجاب ليس له ذلك لانه لما مات مد الشفي بليين له الاخلال عنه الا لعزير بين وله ان
 يوصى بما اليه في الشفي التي فيكم عن حضور موته لانه في ابي الا عزاله الغنى ونفله ابي سلمون
 مختص في جواب الشفي ان الوصي ابي رستم واما في الوصي نفسه عن الشفي للمتامي ان
 التزم الشفي له بليين في انك له الامام عزير لانه في الشفي فواصبه له على نفسه نه نفله ابي عاتق
 في الشفي والوصي في المعيار في نوارك الوصايا وكثرة في نوارك الافضية وكثر انفله
 في باب النفقة وانما قلنا في نفي كلام النافخ ثم اراء الاخلال بغير موت الوصي لان الاصح جواز
 الاخلال قبل الموت وعليهم بلا يحتاج التي العذر قال في المختص وله في نفسه في حياته الوصي
 ولو بغير القبول على الاصح في معنى الوصي له في نفسه في حياته الوصي بغير القبول على
 الاصح واما قبله فلا شك ان له ان لا يقبل والاصح كلام المرونة وصح في قوله اشعب لانه لم
 يقبله وصوره في علي ان يستقبل غيره ومقابلته لعبر الوصايا في المرونة حال اغافل الوصي الوصية
 ثم اراء تركها لم يكن له في ذلك الا ان يعجز عنها او يظن له عزير في الاضطلاع من المفاع وعليها ابي

المسحوق

عبر التسليم ونحو كلام قول غير من النعماني وبغض الغارفة لانه انك كعبية يعني من بعد
 ثم ان ابن الحاجب لا يعبر الموت والقبول على الاصح التوضيح كلامه في صوابه فليعلم في حياته
 الموت او بعد موته وفي المرونة على الاول واستعجب على الثاني فان وصوا قبل لفظ الوفاء
 منه ما يدل على انك في البيع والشراء تسع ما يطلع والافتضاء والافتضاء عنك وفي انك ابن عبيد
 السلام وقال بعضهم لا يبيع من قبولك بعد الموت او قبله ان له الى جوع واخر من تعليل اشبه
 رجوعه في الحياة ما لم يبيع له بل ان ما الخس ان يكون له الى جوع اذا قبل بعد الموت لكونه في بيع
 به وكلام النظم مثل كلام ابن الحاجب في ان الوصية تلتزم بالقبول مطلقا بحيث لا يخل بها
 بالاعتراض كقولنا في حياة الموتى او بعد موته وفعل ابن عات في الظن ما يخاله معا في ان
 الظاهر في رد ونصه فان ابن ورد اما ان كان قبوله يعني الوصي في حياته العاشر بل لا يخل
 الفاضل لا يعبر ثبوت عزو يوجب في ذلك واما ان كان قبوله بعد موته بل لفاضل ان يعبره لغير عزو
 وللموتى بل يتبعه في بطون **وهنا** حفيظة العفة في معاذا العطل **سبل** رحمه الله اذا اهل الفاضل
 الوصي لعز وكتب له وكان معه في بيع في النظم يدل بغيره اني مثلي كما ثبت له في العز يقال
 اذا كان قبول الوصي في حياته العاشر ملابروا لما عز اني في بيعه ثم يعمل بحسب في ذلك
 وان كان قبوله من بعد موته عيب يكون للفاضل ان يعبره بغير عز وحيثما تفرع من ذلك لا شك
 لغيره في ذلك فكيف يعزوا اليه في وفاء الخطاب عز اني في عز الظن وفيه من غير المتكلمة ما نصه
 واذا قبل الوصي الوصية في حكمة الموتى او من قد رجع عنها في حياته لانه انك له اذا الوصي
 فانه على استيناف غير وان رجع بعد موته لم يكن له ذلك وكرانك ان قبلها بعد موته او كره منه
 ما يدل على القبول من بيع او فضاء او فضاء وفان ابو العباس وعبر الوصايا اذا قبل
 الوصي الوصية لم يكن له رجوع عنها **فان** اللحن ونحوه ان قبوله انما له **فان**
 الباع في رواية الاول احسن وعليه جل اهل العلم ثم قال واذا قبلها الوصي وتولى النظم بعد
 موت الوصي ببيع لانه انك يعني الى جوع الالان يكتفي للفاضة عزو وجرى في دفع مقامه وان لم يعبر
 عليه قبول الوصية في انما الفيل بها فلا يجرى على النظم فان في اكله ابن بطال وان انكر القبول طاف
 وفيه **قلت** كلام الشيخ في هذا في انك في قبول الوصي في حكمة الموتى والقبول في حكمة في
 انه ليجب للموتى الى جوع عن انك بعد الموت وفي الوصايا المجمعة ان القابل في حكمة له الرجوع
 بخلاف القابل في المتي وفي ما في الوصايا او اذا قبل الوصي الوصية في غير الميت التي تروى منه او
 بعد موته وتولى النظم ثم اراد ان يخل ببيع لانه انك الالان يخل من يخل في النظم ان كان معه

في ذلك

ثم يترك وكان في الوصية ان من علمه منها عاين بالبا في بيعه في ما لم يكن في الوصية هذا انك لم يزل
 الفاضل يخله ويغير غير ان كان من غير علم او كان معه غير لم يكن في الوصية معناه التمسك اذا اخلص له عزو
 وهو من دفع مقامه وان التزم الوصي النظم في الوصية في حكمة الموتى في اراد الى جوع عن انك لم يزل الجوع
 ونحوه انما انما احد في المتي التي تروى منه وان لم يعبر عليه انما في متي الوصي في حكمة الموتى بعد موته
 واني النظم معناه ملازم على النظم معناه ما لم يخل في انك وفي رواية عات اني في قوله الالان
 يخله في بيعه ما انه ليجب للشيخ ان يخل من يخل في الالان من غير ان كان الوصي انما انك لم يزل من علمه
 منع عاين بالبا في منع فان ولو كان له ان يخله بغير عزو لكان قبوله الالان يخله في بيعه معناه ايضا
 لان من يخله لا يخله انما يخله الوصي باصطحابه الى ان يخله في وصيته ان من علمه منها عاين
 بالبا في منع في كلام ابن عات فليعلم اني في قبلي **م** في ان النظم بالاعتراض في
 العز والنشر في النظم في فقرة الوصي على النظم بما جعل اليد في الايصاء بالكتابة لا الاعتراض ان
 يكتفي معه الفاضل بذاك فيفعل مع الظن في ابن ورد ان الاعتراض بمران يثبت ان من منع له في الفيل
 التمسك واما ان لم يكن كذا انك الالان يخل عليه فلا يخل في ذلك وفيه ايضا ان يكون العز والنشر
 طاريا بعد القبول واما ان كان ان يخل كذا انك في حال القبول ببيع لانه ان كان الالان يخل من
 يفر من ما التزم او غير في الحياة من العاشر ان كان التزم في حكمة الموتى وكتب بعد ان الالان ان
 او اصرعها بواجب الثبوت مع في بيعه ونفذه في حكمة الموتى في قوله التزم واما التمسك لعله
 بالبناء للمفعول ليتغير مع اليه في داخ النظم الاول والتمه ولي التزم

في الوصية اقسام الاموال • وفيه فاولا خمسة اقوال •
 المنع والجواز بالالاطلاق • او في باقي على وعلى •
 كذا انك لا تعتد ولا استجاب • مع اقتراح كلها صواب •

معاذ الله لا يات التمسك في منعهات النظم رحمه الله وفي كلامه فحصل بعض المتأخرين
 المحققين في فحمة المال في الوصية خمسة اقوال المنع والتمسك والجواز مطلقا والجواز مع
 التمسك والاستجاب مع التمسك في الاصل على بي زيادة وحكاية رواية عن مالك وعليها كانت في
 التمسك في الاوصياء فخص في ما في الاصل في التمسك في كسب غير الوصايا في بيعه
 في فقه الفضا من كلامه في كسب غير الوصايا في الفضا ومما على من غير من الوصايا في
 جواب كقولك في المسئلة والله اعلم **قلت** القول الاول بالمنع معناه المشهور ومنع الموتى
 فان معناه ولا يفهم انما من يملك الوصية ويملك من اراد ان يملك من استنبط في انك انك

2.

جامعة بغداد
كلية الآداب
مكتبة المخطوطات والكتب النادرة

2

[illegible]

[illegible][illegible]

البعير قلت وصار الخلاف ليحيى خاصا بصورة بيع التجوز بل يفضل صورة بيع الانسان ما ان يفسد على
 القول بان له القيام بالغيب بالتشويه الثلاثة التي تضمنها في النسخة عليك قال
 ومن يبيع في مبيع فاما **ج** مضمون ان لا يجوز العاقل
 وان يكون جاهلا بما يبيع **ج** والغيب في تلك الجاهل وقوع
 فان ابن ذر لم يها **س** الاستاذ ابو سعيد بن ابى ربه الله عن رجل وام له تفلوا ضاه غفار
 وقع بينهما الاضطرار ثم ادعى المرأة الغيب وهو غيب فاحتج **ج** **باب** الخلاف في الغيب في
 البيع معلوم واقتار بعض المتأخرين ان يثبت المفقود في نفسه انه من يخرجه مثله في البيع والشراء
 في مثله ذلك المبيع لعدم معقنه بزمانه وكجهله بالقيمة ولا يمان بان ثبت له ذلك رجع ولا يمان
 وهو في غير القولين بمصادفة القيمة وبمصادفة اكل العمل عند الغيب طيبى هو وفعله ان يمان
 ايضا ثم حقه ليعلم فان قلت بمصادفة العمل في خلاف ما قال **ج** بلب المختص ولا يغيب ولو خالف
 العاقل لم يثبت له الحق **ج** في كبت الدعا كما بانها القول عليها هو وفعله الجواب وهو اول
 البيوع في الميعار وفي التوازل المذكورة في جواب السبيل في ابيع العقيل عن مسئلة من اغيب باعته في
 حقه له خاتمة بما عها المبيع يضمن التي في كتم كتم المبيع فان حقه ام الجنة راجع التي بيع الغيب
 والمضمون ان لا يرد موعدهما حتى فيه وفيل جمع به اذا زاد على الثلث ويخرج البيع ومصادفة اذا لم يكن
 القابل بالغيب عالما بالسلعة وبيعها والابلاضام له باقيا ولا قيل بالغيب الا بما في كالتعاقب
 وفعله **ج** كين فانظر وانظر جواب ابى اخيه سبيل محم العقيل عن مسئلة الجنة بانه اذا ثبت بان
 كبت المبيع على اعل البائع ثم في الغيب البائع في الاول والامضاء اصل ذلك كله في در الماودة
 وما تضمنه جواب سبيل في ابيع المذكر موانع ما في النسخة وانما في العاقل مفسد الغيب ومصادفة
 افوان ذكرها صاحب المسائل وغيره ولعله والغيب مخرج عن العاقل وفيل الثلث ما زال عليه
 في ضم ان حمل مصادفة الانسان في فخر الغيب لما عوا الغيب الواقع في بيع الى كبير متناع نفسه واما
 بيع متناع غير **ج** ففلا ابن عرفة قال ابو عمر اني اعد العلم ان انتاب غيب في بيع او ضاء من
 وكيل اووهي اذا باع او اشترى لما لا يتغابى به الثاني اقدم في ذلك فان ابن عرفة قوله ان عمر ان
 قرر الغيب في بيع الوصي والوكيل كغيره في بيع من باع ملك نفسه وكان بعض من لغينا لا يتكلى
 في ذلك ويقول غيب بيع الوصي والوكيل ما تفق عن القيمة نفعا بلنا وان لم يبلغ الثلث وهو صواب
 لانه مقتضى الوايات في المرونة وفيها كقولنا انما باع الوكيل او ابتاع بطله يشبه من الغيب بلنا
 زاد الخطاب بغير مصادفة اذ قلنا بالقيام بالغيب في مسئلة بيع الوصي والوكيل وغيره بطل

للغاي

للغاي نفى البيع او المماثلة بتكليف الغيب وكيف لو قسم المتناع في ذلك بيع سبيل **ج** روى
 ببيع باع عليه وصيه حصته في غفار ثم روى ببيعة لشريكه بكل للشريك جميع العقار ثم باع الشريك
 نفسه جميع العقار ثم نشر البيعة ما ثبت ان غفاره يوم بعد يسلم امكن ثمنه بارادة نفق بعد برك
 في جميع ما بيع عليه والنسخة من باع منه في كتمه باعته بان له نفق البيع مما عوا في بيع
 المتناع من الوصي وهو نصف حصته لا بما باعه المتناع من ذلك بانه يرضى ويصدق بطله فيمكن
 على ثمنه يوم بعد لغيره بالبيع لا بد بيع جاز فيه غيب على من يبيع عليه في مصادفة فاما على
 اقتلاف بغير قبيل للمتناع ان يوم في ثمنه القيمة وبغيره البيع وان يرضى وقيل يرضى لو بغيره
 التي من قيمته يوم البيع ومصادفة الاضوال فاما من من القيمة على البيعة في الغاي مع ابيها
 وسماح الجوز ولها في المرونة نظير والنفق المذكور على البيعة من حصته الجاهل مع ابيها ملك متناع
 لا على الملك الاول بل لا بد من مصادفة على المتناع التنازل لا في بيعة حصته ولا سيما ابتاعه من في كذا
 البيعة ولا على البيعة مصادفة في الحصة المذكورة في ابيها في بيع محم لان البيع المحم طراضا عليه
 المتناع يعان والمأخوذ منه الحصة هنا مغلوب على ابيها ما يرد بغيره في هو البيعة لا عذر
 له باختياره ونفقه بيع في محم المختار الاول في مصادفة على ذلك والقول بان بيع الغيب
 بيعته البيع واقع لانه اذا باع المتناع الجاهل وقيل قبل انه ليس ببيع بل بيع الغيب في كذا
 بغيره لا باختياره روى والبيع الجاهل ينفق جبر او مصادفة مثل مسئلة المرونة في بيع المراجعة في
 اختار باع مصادفة في الجنة بطل من مصادفة فاع على المتناع فان مصادفة في مصادفة في مصادفة في مصادفة
 ما يرضى البيع الجاهل يرضى الغيب مما باعه الوصي على اللاتيل وبيع الغيب على الجاهل
 مما باعه لنفسه مما يوجب الحكم في ذلك على القول بوجوب الرجوع بالغيب في بيعه وان
 خالفه في بعض الابواب في نفي **ج** ونقل القضاة في مصادفة قبل بلب الاجارة جميع ما
 نقله **ج** ونقل ابن عاتق في الطر بعد اربع ورقات من اوائل البيوع كماله ابن رضى فخره ما منه
 التلاخ على المتعلق بالنسخة **ج** فاما مستشكل ما ماع العلامة ابو عبد الله محمد بن علقان
 استر لان ابن رضى المتنفذ في مسئلة المرونة في كتاب المراجعة وتكلم في ذلك مع الامام ابو محمد
 محمد بن زوي بكلامه فاع على ذلك ان شئت في ذلك اني التاسع من نوازل البيوع من
 البعير والى جميع ما تضمنه كلام **ج** اني نقلنا اسرار الشيخ **ج** في نظمه المسمى بتكليف المتناع بقوله
 من باع ما ان نفسه او اشترى **ج** في رده بالغيب خلفه في جري
 ومن يبيع من غيب او يشتري **ج** يثبت الغيب فيلزمه **ج**

بالاتفاق كالمص والوكيل ۞ والغنى قبل الشك او قبل التمثيل ۞
وفيل بالتنازع لم يغي ۞ فاب وانما يغني الشك اجرو ۞
ثم انه التفتي نعم وفيل لا ۞ اه كمله وفيل بل ملافا بلا ۞
ونفسه وجه كافي فيج ۞ لما يغني من متاع بلا ۞
والاديعر الغنى ملاك موثق ۞ كما متبعة في الجاني نوقر ۞

وقال اعنه في الترخيع لقوله الايات بعركلام مانته والاشارة بقوله ثم له النفق البيت
الى الاقوال الثلاثة المبيته على التغيير بالغير الاول وهو المشهور نفق البيع التنازع ان كل
المشتري بلف القيمة يوم البيع ملاينفق ولو لم يفت من يد مشتريه فيه كمله لا يباع به من القيمة
اذا كان يخط من البيع ما قابل التخييل في بيع به فسر بانه قيمته يوم البيع واذ ابيع بملانية وهو يوم
البيع يسلط ما يثبت في بيع من البيع ما قابل الملانية وهو انفسه ويتضح البيع في انفسه الاض وهو ان
يعنى ما قابل في بيع من البيع ما قابل التخييل وورد ما زاد عليه من الغنى وعينه فخرج به ان الترخيل
التي جري به العمل من الاقوال الثلاثة نحو المشهور وهي صح بانه المشهور الترخيل ابو الحسن على
ما نقل عنه الامام ابي غلاب وكذلك الغاية المكناصة اذ قال في راج كتابه الجائز بعركلام نقل
الاقوال الثلاثة عن ابي ركن كانه العقبه العبرية من ايتي بالانكسة يلينها وكان ابي عماد يكم
بمقال القيمة والمشهور منها الاول ان هو البيع والحق في غير انما هو لمصلحة وقيمة من جواله وكى
التوقيف **مع مسالك** من ابواب

والأشعر قراءة اللام رب جماعة كلام من الألف

في بر اندازی العمل بالاجتماع على الخشوع و زاد له اللامع ابا على صوت واحد و فرقل سيرنا
 الغاض ابره السبع فخذ السبع التبع التبع ابا العباس سيم احمر بن سيم يوسف العباس انه
 قال في تاليه له في هذا المعنى اني عليه الجمهوري سلف معاذا الامة و غلبوا المتفقي بفواخر
 الشيعة و و دعوا و اتبعوا عليه الصوفية و كرامة اهل الاقطار في متاخ معاذا الاصلار و مضرب
 العمل لم يزل مع و ما جواز الحبس بالزكر و استخبا به و كذا الجمع له و لم نقل الغاض من جواب التبع
 ابا الفضل العباسي ما نصد و ما يقع السوا السعة هذا الاجتماع على الزكر فعل له اصل في
 الشيعة يعرف اليه و اقول وقع في الصحيح عزه و ابا سعيد الخرد و رضي الله عنهما انهما
 شهدا على رسول الله صلى الله عليه و سلم انه قال لا يقع فروع بزكره الله الا عتق الملائكة
 و خشيتهم الزمته و ذكرهم الله معي عنك و مثل هذا الخبر و روي الصحيح في الاجتماع على تلاوة

الفردوس

[illegible]

ولا يوافق بزنب الغيم
الذلة الصنت بعد الزينة
في كل شيء من فيه الزم
او غير اسم من شدة او شدة

2

10/2

انفعا

جامعة حلب
كلية التربية
مكتبة كلية التربية

[illegible]

القطان الانرلسي
الملاحج الزيدية النسيج
نزل نهر وافتى

فإن نفوس

بالقول بالشيء فيما لم يثبت فيه الغاوية وترك العمل بها مطلقا على كذا من إطلاق الشائع وغير
 نعم وفيت على جواب ضحوي للمطلع العلامة بين الجواز وبين الشئ العارف بين يومه العباس
 محمد الله مال مع الي جواب العفوية بالمال غير تغير كفاية الخرد والي وإم القومية وهو جواب
 حاد بل فو ثمان ورفات وإحليلت ان انقل شيئا منه فمناؤة انك اند **سجل** رضى الله عنه حاله
 الغنايا والي مان اني كاسلمان فيه ان في قطع منع لم يفا وانعيب مالا مثلا لا يخطى زجره ان امكن
 الابال عفوية المالية وما راى غير انك في العفوية في البعث تمنع في لوفوع ما سوانك واعلم **فاجاب**
 اغرا على الجنايات ما يكون زاجر النعم في باب العفوية بالمال والحق ومع عدم جوازها وفراقتي
 بجوازها الشيخ ابو القاسم البزري واملى في ذلك في ذمارة انك عليه عيص وبلوثة الشيخ ابو
 العباس ابو الصماع والفتا لم يعادل على في قوله في العمل خلفا فيه في يقول بالجواز الا ان كلامه
 الشيخ في معنى وجود المانع والنازلة المتشكك عنهما في وضعة مع عمره وعرو التمسك
 في اقامة الخرد الشريعة واما ان يعمل النامى البتة فلا يجرى من موجبات الخرد وعلف العبد
 في ذلك يغتنم فيه العيان عن البيان واما ان يجرى مع في لدفع فرة على نوع من الخرد ان هو
 المعنى في الشريعة من تاكيد المبالغة والفتيان في الامم بالمستطاع والمالوف في الشرع بعد
 العفوية البرنية والواقع لان بالمضاهرة ان القابل للثبوت لا ثباتا اكله التسلمان لا نك
 في العفوية بالابران لا تمنع لا يزعنى لمى رافة انك منع ووقع القطع بان اراة لا تمنع انك
 مرفوع فيما هو ادعى وامى في الفتنة والعصاء وفرقان العلماء لما يغنى الشكر اذ لم يوصى ان
 يورى افكاره انى انكر منه والمضاهرة الوقت ان القابل بعينه عن تمنع الزواجر فيها على الوجه
 الشرعى ونهيب دون زاجر لا يجوز شرع ان القيلة فل يتصرى اعل الى اى منع لتغيير الشكر وغاية
 ما تصل اليه فرتع في جري اعل العبداء ما الجوة في العفوية المالية بان كة انك وهو غاية
 المقصود ادى الى استيلاء العبداء واليجور المحض المحذور وان يعمل كذا عفوية للمالان ولا في
 في انك ان يقال العفوية المالية فسمان اطلاق ما وقعت به المعصية واخر ما لا تغلق له
 بالجنابة بالقصع الاول عفوية في المال فاك الشاخص وهى ثابتة عن مالك والتنازع عفوية بالمال
 وفرقة انهما ممنوعة ولا كنهما في معاء ان مان محل الضرورة ومقتضاها المصلحة كما ان في كها
 علم المصلحة والضرر الحاصل للمعانين بها امضى في الضرر الحاصل للناس عامة بنى كما كما ان
 المصلحة الحاصلة بوجعلها اكبر من المصلحة الحاصلة للجاة بنى كما وعزايقت على فوا مع وجبة في
 الشريعة كلنا تقتض الجواز وفرانها فيما نصب كذا جعبي الا اوعج جوابا اعنى فيه جواز

3
2124.

3
ضمیمہ

تفہیم

تجربہ

روایتان

۳
۱۵

۱۳۳

66

تقديم في مولد المعيار انه سبيل عن متاعه ان تطوع لبايعه ان لا يفور بعيب
يخرجه بصلاحه وجر قنصا قنلا في عبقه يعالج بالعدا له انه لو كان له شعور بصلاحه يفرغ على الشر او
بوجه **فاجاب** بان التطوع المذكور لا يمنع ان لا يكون له العدا له هاتمة برهون ابتداء على السلامة
في العيب المذكور والفرق بانه لو امتنع من قبل العذر ما انكشف له الا ان العيب الخافي
للعدا له ان لم يخطئ بيان العادل لا فلتت عن يمنه في الشر او لو بدلت في الشايع الحقيق في الشر في
وهو جواب كقول جلاله عليه ان شئت واخر انكر اني اطاع عرض في نوازله السمع وانظر بعينه
مخالفة لما تقدم من اطلاقه ان التطوع بغير العذر يترك الباع بالبيع كاذب المشتري او يعون
تفسيره بان لا تكون العيوب التي يتبع ميعا الطوع المذكور خافرا للعدا له وان لم تزل عليه
تتوي الامم والغور المتقدمة الا اطلاقه بان هو الصالح بما سبيله في التوشية ومع ذلك ان
اقتى بسفوفه على المشتري في الجوع بالبيع والله اعلم

ومنعوا الخطارة ما جعله **كالترا وطاعة فراملا**
الخطار من تولع خالقه على ما له مثل راحته عليه وزنى ومعنى كماله المصباح فلا يجوز ان
الاجارات من المعيار **وسبيل** عامي معاوية الخطار في الجلي مثل ان يقول اهرص جلال
ويقول اللخ ما هو بلان مفعول اهرصا ان لم يكن بلان ملكي عنى ما كذا وكذا **فاجاب**
منزلا لاجز وشر كل واحد منهما ما اخبر من صاحبه لانه لا قيل ولا قيل ولا اهرصا لاهرصا لاهرصا
جوزجه الما ان اكل الخطار مفي في اذ اكل الجماعة **فلت** وفر ابتداء رواية عن بعض العلماء
في نبي المعيار **وقال** ايفلح نوازله اجماع ما منه **وسبيل** ابو عبد الله العتيق عن محسنة
الخطار ومنه **فاجاب** لا يغى في ياكل شيئا منه لانه اجرت بالاكل وما يجوز كل ما فيه
اننى طاعبه الا ابي القاسم واذا اجازت بغيره في كل شيء على بيع الا ابي الماحصين فراجازة من
ولا يفلوا في تحييه والله اعلم **فلت** ماذ في من اكل الخطار كذا قوله ولو علم الاكل حقيقته
ورأيت في محك عيوب القبي في كل راي عات ما منه والى معان حلال وهو الخطار ومي اكله لو
اختر له وجب رد له او قيمته ان علم انه خطار به وقال في واخر كلامه انه نقل في الاستغناء عن
بأنظر هل يغير ما في المعيار من القبي بغير علم الاكل فيكون موافقا لما في القبي او يفتى على
الطاعة فيكون مخالفا وراجع كلامه لا يمتنع في المصابقة وما يجوز في الخطار فيبيع وما لا يجوز
وقول الشافعي لا ما جعله لا التزير به والله اعلم ان ما جعله في المان معلفا التزير على شيء
كل كان كذا معلى كذا لا يمنع وان كان يحسبه الخطار في العلوى والغى ربحان التزير المان

المنزور

المنزور وفرحلى في الختم التي في علم التزير المعلق **قال الشيخ طهري** في حاشيته على الاطلاق
حيث علقه بحجوبه ان لم يكن من جعله كذا شيئا من بيع او فخل من كذا او بيع عنى شر
كذا ايفلح البايح وابي ضاني ملكه وعرض الفارح وابي رشة صباح واما ما كان من جعله في رواه
ابي رشت على في حاشيته ما لم يكن تزا مبعدها ملا في افضه فيه قال البايح في المثنى التزير صباح
جاني ولا خلاف في جواز له واما نفعيه عليه السلام في التزير بمعنى ذلك ان يفتى بغيره في
في جوي مثل ان شيئا من بيع ايفلح كذا ايفلح المكونه المنهى عنه وانما يستحب ان يكون جعله
ونزله لله لا لشيء من ام الدنيا وعصا **وقال** ابي ضاني التزير فتملان ما يوجب على نفسه
ابتداء وتكلم الله على نعمة وهو المصحب الشان ان يركب التزير يحصل في واده تعابه كقول
ان شيئا من بيع او بيع عنى شر كذا وهو ملكه **وقال** ابي رشت التزير المباح هو المغير
بشره ليس من جعله كذا على كذا ان شيئا من بيع في ان غير بشره من جعله مثل ان جعل
او ان لم يجعل جعله كذا ليس يفتى وانما هي بين ملكه وبعة كسرت من كان حالها جليح
بالله او ليصمت وعرضا اسمى التزير واما ان يبيعهم وقال لله على نذر ان جعلت كذا ايفلح
كذا على باله بجميع وجوهه ولا كراعة فيه مع وجب التزير في المارة انى انى المعنى التزير
الشيخ **طهري** ونقل الخطار عن القبي كسبي مثل ما م ع البايح في ان كل التزير الوارد عنه عليه
السلام هو التزير المعلق على حصول ام كان شيئا من بيع يفتى قال ووجهه انه لما وفتى جعل
القبي على حصول غنى عاجل كسبي انه لم يفتى في نفعه القبي انى الله تعالى بل سلك
سبيل المعاوزة وعرضا حال التزير في التزير من ماله شيئا لا يعرض عاجل اكل منه في خلاف
انى معاذ لا اعتداه عاجل يفتى ان التزير يوجب حصول ذلك الغنى وان الله تعالى له انى
القبي لا اجل التزير والبيع المارة بقوله بلان التزير في من ماله الله شيئا قال واده
رفع التزير على معاذ له الصفة وحب التزير به قطعا في غير خلاف الغنى منه **فلت**
واده اوجب التزير به حل ولا يترك له ويغنى له به ان كان اعنى التزير له معينا ولو كان في اما
عليه كذا الخطار المتنوع في غنى به **قال** في كتابه في الكلام فغلاء الشيخ ابي احمد القبي اما
ان يقول ان شيئا من بيع كذا ملك انى في مع ماله ايفلح عليه ميعا لانه بر وما كان على
معاذ التزير يغنى به على فابله **وانظر** التزير المذكور بعينه مسائل كذا في الاشارة الى
عور اجمع انى التزير في كل اكل اكل في التزير في التزير ولا يستحب فيه ميعة مخصوصة مما
في حاشيته مصطفي **وقول** او ملاحه فراملا كذا يفتى انى مسئلة القابل لولده الصالح

172

مجلد ۳

العرو

التصويتية عن النقيب الفقيه
ابو عبد الله شمس الدين محمد بن
الرازي عن الامام احمد الشافعي
هو ابي

اولا وعامة جفت في مشي يرجع امامه الى ان يقبل يصح جمعها ولا لم نرى الخليلي
نقل يرجع اليه الامام عليهما السلام في قوله **جاءا** مسئلة اجمع ليلة التي اجمع فيها صحيح ولا
خلل فيه ولا موجب للاعادة ولا غاية لما يقال في الكفاية انكر اعادة على المشهور في

والكتب بالزهد والنزويين • الكتب والمعجم والتوقيين

[illegible]

٤٠ انك واستخسران في شيوخه وميوضه فابل للبحر والملك هـ **ق** لم يسمع غير القادر والاع
 النافع جواب عن حكم كتب المصنف وكتب الحديث والاجازات بان ذهب فقل فيه بعض ما تفرع وقال
 بعد قوله اني زلت اذهني من ابتاع كتب المصنف وتعتيمه مانعه وامانتك الحديث كالتجار ومسل
 بحيث ساع فياض الاجازة على المصنف كانت الاماكن اولى اذهني كلام من لا ينطق عن الهوى
 وصي ويقال مسيطر كلام الله **مفسر** الشيوخ فعل يقال في الاماكن انما كلام الله
 فانه نعم واستمر لزالك باعاديت هو وفعل النافع في منع معاذ الست جواب وان التكرار
 اوله وقال بعض انك زلت اخز منه ما يكتب في الاصل فتر في معاني التوازي من كتب اهل المد والاص
 النبي صلى الله عليه وسلم بالزعم واذا اجازة انك في الاصل في علاج من يله وفي الحديث
 الجيدة كالايجازات ولا سيما في كتب العلوم التي عين الحسنة في علم الكتاب والصحة في انك
 غالب ما يوجب من الكتب بالزعم والتخريف **قلت** لم ينقل النافع شيئا على وجه التحصيل
 والكتابة فيه **و** في فروع الفلشاف عن قوله في رسالة وذكره العمل في المساجد مانعه سمع ابن
 الغاصم في الثاني تزويج المساجير من جعل بالزعم لتسغله المصلي قال ابن رصوكة بن
 زابع وابي وبعب جواز تزويج المساجير في خوف والكتب في فليتها ما يمكنه وفعله اني زلت
 وفلان بعرف قلنا حكمي القم في تفسير قوله تعالى في موت اذن الله ان يقع عن عثمان بن
 عفان رضي الله عنه انه بنى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالساج وحسنه **و** على جهة
 تباري بنفسي المساجير بناء الزعم **ق** عني بن عبد العزى انه نفى مسجد النبي صلى الله عليه
 وسلم وبالغ في عمارته وترويقه ونفسته **و** في كتب بعض شائكة في انك في ولايته قبل خلافة **ق** ع
 سليمان عليه السلام انه بنى بيتا لغرضي وبالغ في ترويقه ونفسته **و** في كتب بعض شائكة في انك
 الموضوع انه بناء على الخطاب في قال اعنه البر في خلاص الى اية عن طائفة يكره تزويج المساجير
 بالزعم لا تسغله المصلي كانت حيث لا تسغله بطائفة انما اجازة وفردايتا انك
 في جامع الفخر وان وميت عليه فون ولم يسمع فيه من ينكر ولا هو في جامع التي يتوفى في ان بعفد
 في بيرة الامام فقال تسجننا الامام ان الوجة في مع الزوي وفعله وجردت في وقت امامته بدوسكت
 منه لكونه والله اعلم والله عكرولة **و** في ذكر صاحب العيان في البصل انه عفر لذكر المستحسى في
 في البرع وفي معاني وبعب المساجير قال واستنبط الفقهاء من حديث الخصيفة في لفة كل ما يسفل
 عن الصلاة قال ابن زوي في شرح العمدة وفعت هاذل المسئلة فيجلى امير المؤمنين ابا الحسي في العجر
 الجامع انه انشاه فيل في شيخ الهار في ابا مربي رضي الله عنه بطائفة تلمسان اذ كانت زوقت

مري كعب برحمة الله عنده مشيخ التفسير المكتوبة فكأنهم حملوا التفسير بالملفوظ
 عليها **الخامس** قال ابن جني أيضا استنبط من هذا أن أمهات العرب
 المخصوصة في اللغة معنية **وقع** كان في العلماء يقولون أن هذا قوله الواردة في
 كالتزي عفت الطوائف إذا رقت عليها ابن مخصص في لغة الأندلس بها على العرب
 المذكورة بحال له التوازي المخصوص لا سيما أن تكون تلك اللغة لغة حكمة وخاصة
 تقوت مع شاذلة في ذلك العرب **وقع** بالغ في لغة في الفواعل يقال من البرع البرع
 في اللغة في المنسوبات المبرزة في عالم العلماء في أحوالهم أن يكون عنده
 ودعوا خارج عنه مضمين للادب مع على نقل التسمية **السابع** يجوز للأندلس في
 اللغة كذا التلاوة التفسير والتجويد والتجويد أن يجمعها وأن يعنى فيها **قال** سيبويه
 في شرح الوعلية تسمى وخبر تسمى تلاما وتلاوي جمعة أو مقبلة في معنى
 على التفسير في ذلك التفسير ميار في شرح المفسر المعنى وقال في كل واحد من الألف
 أنه مختار جماعة **وذكر** أبو الحسن في شرح أبي سنان أن اللامع في لغة في اختيار
 الجمع

فجر المنة تعالى وحسن عونه

وتربية الجليل ولينه عسمية

يوع الأتيلي أول جماع

الثانية مع خدمة

وتسعى ومايتنى

والعامى بكرة

سيزى مهر

على الس

عليه وسيل على

والص

